



الترويج للديمقراطية في فلسطين:
المساعدات الخارجية ودمقرطة
الضفة الغربية وقطاع غزة

ليلى فرسخ

2012

سلسلة أوراق عمل تنموية

فريق العمل:

الباحثة: ليلي فرسخ

المترجم: دياب قعد

حقوق الطبع والنشر محفوظة © مركز دراسات التنمية- جامعة بيرزيت

ISBN: 978-9950-334-12-0

عنوان المركز:

هاتف: +972 02 2982021

فاكس: +972 02 2982160

بيرزيت ص.ب: 14

مكتب غزة: تلفاكس +972 08 2838884

البريد الالكتروني: cds@birzeit.edu

الموقع الالكتروني: <http://home.birzeit.edu/cds>

تم انجاز هذا العمل بدعم من مؤسسة روزا لوكسمبروغ



**ROSA
LUXEMBURG
FOUNDATION**

مركز دراسات التنمية

تأسس المركز في عام 1997 كبرنامج بحثي متخصص في الدراسات التنموية. يهدف المركز الى تعميق مفاهيم التنمية وربطها بسياقها العملي من خلال تقديم أطر نظرية ومفاهيمية تتحرى واقع التنمية في فلسطين. وهذا يشمل دراسة التفاعلات بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للتنمية. فضلاً عن دراسة بنى السلطة والسيطرة القائمة التي تحول دون تحقيق تنمية مستدامة ارتباطاً بالسياق الذي يفرضه الاحتلال عليها. فمنذ الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية عام 1967 فرضت قيود مشددة على حق المجتمع الفلسطيني بالتنمية. يرى مركز دراسات التنمية أن أكثر تعبير عن التنمية في فلسطين هي استراتيجيات الصمود والبقاء، وإنتاج بدائل محلية لبنى القوى المهيمنة وبالإضافة الى ذلك فان المركز يسعى الى توفير اطار مؤسسي يمكن من خلاله النظر في جميع القضايا ذات الصلة بالتنمية وبحثها ومناقشتها وذلك بهدف توفير التوجيه والمساعدة العلمية لصناع القرار.

يحاول مركز دراسات التنمية من خلال جمعه بين الابحاث الاكاديمية والنشاطات المجتمعية أن يعزز الربط المحكم بين النظرية والممارسة التنموية اذ تشمل أنشطته في هذا المجال الندوات وورش العمل، والمسوح الميدانية والدراسات التقييمية، وتقييم الاحتياجات فمن ناحية يعمل المركز على عدد من المشاريع البحثية في شتى المجالات التنموية بالتعاون والتنسيق مع مؤسسات محلية ودولية. ومن ناحية أخرى ينفذ المركز عدداً آخر من المشاريع المجتمعية التي تهدف الى تمكين الفئات المهمشة ودمجها في عملية التنمية.

المحتويات

| | |
|---------|-----------------------------------------------|
| 5..... | المقدمة |
| 8..... | 1. الديمقراطية والتنمية |
| 11..... | 2. الديمقراطية وتقاليدھا في المجتمع الفلسطيني |
| 11..... | 2.1 النظام السياسي الفلسطيني |
| 15..... | 3. الممولون وتمويل مشاريع تعزيز الديمقراطية |
| 15..... | 3.1 الانتخابات |
| 16..... | 3.2 على مستوى الأرقام |
| 18..... | 4. الحكم الرشيد؛ إفراغ السياسة من محتواھا |
| 22..... | 5. استهداف المجتمع المدني |
| 26..... | 6. الخلاصة والتوصيات |

المقدمة

منذ انطلاق عملية السلام (أوسلو) في العام 1993، قُدرت قيمة المساعدات الإنسانية التي صبّت في الضفة الغربية وقطاع غزة، بما يقرب من 15 مليار دولار أمريكي، أي ضعفي الناتج القومي الفلسطيني. ومع أن المساعدات للمناطق التي تشهد صراعات والمناطق التي تعيش حالة من الانتقال السلمي ليست بالأمر الغير عادي، إلا أن كم المساعدات الذي تدفق على فلسطين وإسرائيل لم يسبق له نظير في التاريخ ولا يقارن مع الدول النامية الأخرى. ففي العام 2004، بلغ معدل نصيب الفرد الفلسطيني من المساعدات ما قيمته 268 دولاراً أمريكياً مقارنة مع 215 دولاراً للفرد اليوسني خلال التسعينات، أو 235 دولاراً في تيمور الشرقية¹. ومن وجهة نظر المانحين، وكذلك السلطة الفلسطينية، فإن هذه المساعدات ضرورية لضمان نجاح عملية السلام. وقد تضافرت جهود مؤسسات الأمم المتحدة المانحة والمنظمات الدولية (ومن بينها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)، ووكالات المساعدات التابعة لدول الاتحاد الأوروبي، وكذلك المؤسسات غير الحكومية المحلية من أجل العمل على بناء القاعدة الاقتصادية للسلام المنشود والتي ستشكل الأساس لإقامة دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة. وقد تجلت أهمية المساعدات الإنسانية للفلسطينيين في أعقاب الانخفاض في نصيب دخل الفرد خلال العام 1996 والانخفاض مرة أخرى بعد العام 2000. كما أولى المانحون أهمية خاصة لتمويل المشاريع الرامية لتحقيق الحكم الرشيد وتعزيز الديمقراطية معتبرين ذلك من أهم محددات نجاح مشروع الدولة الفلسطينية المستقلة.

إلا أن المساعدات الإنسانية لم تتجح في تحقيق الأهداف الثلاثة التي حدّدت لها: تنمية الاقتصاد، بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية، والترويج للديمقراطية². فبعد ثمانية عشر عاماً على انطلاقة عملية أوسلو، والكم الهائل من المساعدات التي تدفقت على الأراضي الفلسطينية المحتلة، لا زال الاقتصاد الفلسطيني غير قابل للحياة ومشردماً ويعتمد على إسرائيل اعتماداً كلياً. فنصيب الفرد الفلسطيني من الدخل القومي انخفض في العام 2000 إلى مستوى اقل من ذلك الذي سجله في العام 1994، بينما سجلت البطالة نسبة وصلت إلى 37% في قطاع غزة و17% في الضفة الغربية³. وفي الوقت الذي شهد فيه بعض القطاعات الاقتصادية، وتحديدًا القطاع المالي، والعمل في مؤسسات الحكومة، وقطاع العقارات، نمواً وازدهاراً، فإن القطاعات الإنتاجية، وتحديدًا الزراعة والصناعة، شهدت مزيداً من التدهور نتيجة للسياسات الإسرائيلية المتمثلة في الإغلاق والاستيطان. أما فرص العمل التي خلقتها مؤسسات المساعدات الإنسانية فقد استوعبت ما نسبته 10%-12% من قوة العمل الفلسطينية⁴، ولكنها خلقت مشاكل جديدة تمثلت في غياب العدالة في توزيع فرص العمل جغرافياً وزادت من اعتماد فئة محددة من الفلسطينيين على المساعدات الخارجية كمصدر للعمل.

1 Le More, International Assistance to the Palestinians after Oslo, London: Routledge, 2008: 179.

2 Keating, Michael, Anne Le More and Robert Lowe (eds), Aid, Diplomacy and Facts on the Ground, London: Chatham House, 2005.

3 Palestinian Central Bureau of Statistics, Labor Statistics, at: www.pCBS.org/statistics/laborsurvey, consulted December 10, 2011.

4 See Benoit Challand, Palestinian Civil Society: Foreign Donors and the Power to Promote and Exclude, London: Routledge, 2009, page72.

وفيما يخص أنشطة بناء القدرات، فقد ركز المانحون الدوليون ومنذ العام 2004 على بناء قدرات السلطة الفلسطينية لتصبح قادرة على القيام بمهام الدولة، حيث جاء ذلك عبر التركيز على تحسين الأداء الأمني للسلطة ودعم بنيتها المالية وكذلك تعزيز مبدأ الشفافية والمحاسبة إلى جانب التركيز على تحسين أداء الحكومة والجهاز القضائي التابع لها. إلا أن جهود بناء القدرات هذه باتت محل تساؤل كبير في أعقاب الانقسام بين حماس وفتح والحصار الذي تفرضه إسرائيل على القطاع منذ العام 2006، واستمرار ممارسات الاحتلال كالجدار وتوسيع المستوطنات، ناهيك عن حقيقة أن إسرائيل تسيطر على ما مساحته 58% من الضفة الغربية (المناطق المصنفة ج). كما أن هذه الحقائق تثير التساؤل كذلك حول جدوى الترويج للديمقراطية والحكم الرشيد كأهداف تضعها الجهات المانحة نصب أعينها. وفي هذا السياق، نجد العديد من الأصوات التي تدعي أن المساعدات هي السبب الحقيقي الذي أدى إلى التراجع الديمقراطي في المجتمع الفلسطيني. فمن جانبها، تشير كرمة النابلسي وغيرها من الباحثين، إلى أن المساعدات الإنسانية لعبت دوراً في بروز نظام دكتاتوري شكل تهديداً للحقوق والحريات الأساسية للفلسطينيين، كما وشكّل خطراً على مشروع التحرر الوطني ككل⁵.

تهدف هذه الورقة لتحليل برامج الترويج للديمقراطية في الضفة الغربية وقطاع غزة، من وجهة نظر نقدية. في هذا السياق، سنقوم بمناقشة كمية المساعدات التي وجهت لتحقيق هذا الغرض وتحليل الفئات المستهدفة بها وأثارها على المشاركة السياسية. وسيتم التركيز على دور كل من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، الوكالة البريطانية للتنمية (DFID)، والبنك الدولي كون هذه الجهات هي الأكثر نشاطاً في هذا المضمار منذ العام 2005، إضافة إلى نجاحي في جمع المعطيات حول دور هذه المؤسسات تحديداً، حيث لم يسعفني الوقت ولا المساحة التي أفردتها لورقتي، لتناول وكالات مساعدات أخرى. وسأتناول تحليل ونقد الافتراضات التي اعتمدت كأرضية للترويج للديمقراطية، وهي التي قادت في النهاية لتشكّل خطراً على الديمقراطية بدل الترويج لها. أما السبب وراء ذلك، فيمكن في حقيقة أن المؤسسات المانحة أعطت الأولوية لعمل المؤسسات غير الحكومية على حساب المؤسسات السياسية، وتحديداً الأحزاب السياسية، المؤسسات البرلمانية والاتحادات العمالية واللجان الشعبية. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه المشاريع تتبنى أجندة النيوليبرالية والتي تجعل من السوق مركز التغيير ومساحة الدفاع عن الديمقراطية، وهي المقاربة التي قادت في النهاية إلى تراجع العمل السياسي في المجتمع الفلسطيني واستبداله بمفهوم «التمكين». وعبر التركيز على تعزيز علاقة الأفراد مع السلطة ومؤسسات الدولة كبديل لتعزيز علاقة المؤسسات مع هذه الجهات، أدت مشاريع الترويج للديمقراطية إلى إضعاف الأحزاب السياسية والانخراط المدني في العمل السياسي. كما بدا جلياً أن هذه المشاريع هدفت إلى ضمان عدم انهيار عملية السلام أكثر من سعيها لتحقيق مشاركة سياسية فعالة تضمن انخراط كافة شرائح المجتمع الفلسطيني داخل وخارج الأراضي الفلسطينية المحتلة.

5 Karma Nabulsi, "The State Building Project: What Went Wrong", in Keating, Michael, Anne Le More and Robert Lowe (eds.) Aid, Diplomacy and Facts on the Ground, London: Chatham House, 2005.

تقسم هذه الورقة إلى ثلاثة أقسام، في القسم الأول، سأقدم مراجعة لمعنى الديمقراطية والمجتمع المدني وتاريخ المؤسسات السياسية الفلسطينية وتقاليد الديمقراطية. أما القسم الثاني، فسيحلل طبيعة مشاريع الترويج للديمقراطية المنفذة في فلسطين والفئات المستهدفة بهذه المشاريع ويعالج الافتراضات التي بنيت عليها وبالأخص بمفهوم المشاركة السياسية والتمكين. كما سأتناول رد الجهات المانحة على الانتخابات الفلسطينية في العام 2006 وإلى أي مدى سعت هذه الجهات لاحتواء المشاركة السياسية الفلسطينية بدلاً من العمل على تعزيزها. أما القسم الثالث، فسيتضمن بعض التوصيات حول كيف يمكن للمساعدات أن تساهم للترويج للمشاركة الديمقراطية الفعلية في فلسطين.

1. الديمقراطية والتنمية

في ظل كونها تُعرّف بصيغة غامضة: حكم الشعب للشعب، فإن الديمقراطية تحمل معاني وأشكال متعددة. وبشكل عام، تهتم الديمقراطية باعتبارها نظام سياسي يقوم على وجود مراكز قوة بديلة ومستقلة في المجتمع مع وجود حكومة ممثلة لكافة أفراد الشعب يتم اختيارها ضمن نظام انتخابات تنافسية منتظمة⁶. ومن الناحية التاريخية، برزت الديمقراطية في أوروبا لتتوافق مع التطور الرأسمالي في الغرب، إلا أن جوهرها يقوم على وجود مؤسسات سياسية تمثيلية دائمة تتنافس في الانتخابات إلى جانب وجود اقتصاد السوق ووجود مجتمع مدني فاعل.

وهنا، من المهم الانتباه إلى مدى أهمية مفهوم المجتمع المدني وكذلك صعوبة إيجاد تعريف محدد لهذا المفهوم، حيث انه من الناحية التاريخية، تم تعريفه من خلال مقارنته مع المؤسسات السياسية القائمة. ومع الزمن، بات المفهوم يستخدم ليشمل كافة الأفراد الغير منخرطين في المؤسسات السياسية، كالأحزاب السياسية والمؤسسات الحكومية وكذلك المنتخبون لمراكز صنع القرار، والذين يسعون لمساءلة الشخصيات العامة وتعزيز مفهوم الشفافية والمساءلة في المجتمع. وهناك من يُعرف المجتمع المدني بوصفه قوة مضادة لقوة الدولة، إلا أن من الأفضل التعامل مع المجتمع المدني ليس بوصفه منظومة ثابتة من المؤسسات أو المجموعات، بل باعتباره صيرورة «يمكن من خلالها للمواطنين مساءلة ومراقبة سلوك الدولة من جهة، ومساءلة مراكز القوى والنفوذ في المجتمع المدني كذلك»⁷.

ومنذ تسعينات القرن الماضي، بات مفهوم المجتمع المدني يحتل حيزا كبيرا في الجدل حول التنمية الاقتصادية وحول الديمقراطية في دول الجنوب. وقد باتت الديمقراطية تحتل مكانة مركزية في الخطاب التنموي الذي برز إلى السطح في أعقاب الموجة الثالثة من الديمقراطية التي كانت أوروبا الشرقية ساحة لها وبرامج إعادة ترتيب بنى القوى المسيطرة التي تبنتها المؤسسات المالية العالمية في الدول النامية في ثمانينات وتسعينات القرن الماضي، وهي المشاريع التي أثبتت عقمها في الترويج للنمو الاقتصادي. أما البنك الدولي، فيعرف المجتمع المدني على انه مجموعة من المؤسسات، الحكومية وغير الحكومية التي تعمل بمعزل عن الدولة وتسعى للترويج للتعددية والمصالح المتنوعة في المجتمع⁸. كما بات هذا المفهوم احد مكونات ما بعد إجماع واشنطن والذي سعى لدمج العمل المؤسساتي والمفاهيم السياسية ضمن أجندة النيوليبرالية لاستغلالها للترويج لاقتصاد السوق والسياسات المالية المحافظة وكذلك الترويج لدور القطاع الخاص. وهذا التطور في خطاب المؤسسات المالية العالمية والمتأثر بوضوح بفلسفة الاقتصاد المؤسساتي (Institutional economics)، يعتبر أن مراقبة أداء الحكومات والمؤسسات، من ضمن أهم المتطلبات لنجاح اقتصاد السوق الحرة والتي تعتبر المحرك الحقيقي للنمو الاقتصادي.

6 P. Schmitter and T.L Karl (1991) "What Democracy is ... and is Not" Journal of Democracy, vol.2 no. 3, pp75-87 .

7 Challand, Palestinian Civil Society, p.28, N. Chandhoke "The "Civil" and the "Political" in Civil Society" Democratization vo. 8, no2. 2001: 22.

8 World Bank, Defining Civil Society, at <http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/TOPICS/CSO/0,,contentMDK:20101499~menuPK:244752~pagePK:220503~piPK:220476~theSitePK:228717,00.html>

وفي هذا الخطاب، فإن النمو لا يتأثر فقط بالطريقة التي تنظم فيها الدولة أنشطتها، بل أيضا بطريقة تنظيم وأداء المجتمع، كون أفراد المجتمع يشكلون جزءاً من العملية الإنتاجية وفي ذات الوقت يتولون مهمة الرقابة على أداء الحكومة لضمان نمو القطاع الخاص. بالتالي فإن أجندة ما بعد إجماع واشنطن النيوليبرالية، تسعى لخلق تحوّل على مستوى المجتمع ككل من خلال خطاب تنموي يركز ليس فقط على البعد الاقتصادي بل يشمل المجتمع المدني تحديداً بما يضمن فيه جميع الشرائح الاجتماعية. وهذه العملية تتعامل مع المجتمع من خلال تعزيز الفردانية بمعنى أن الأولوية تعطى للأفراد على حساب المجموعة وبالتالي يصبح المجتمع عبارة عن جسم مكون من أفراد كلٌّ فيه يسعى لتحقيق أكبر قدر ممكن من الفائدة الذاتية، وعليه تصبح الدولة عبارة عن مؤسسة تدافع عن النمو بدلاً أن يُنظر إليها على أنها ساحة للمصالح المختلفة تميل لصالح مجموعة ما بالأخص مصالح طبقة رأس المال. بالتالي، ففي سياق كهذا، تتجلى أهمية قضايا محددة كقضية اندماج المجتمع المدني في الترويج للرفاهية والديمقراطية وتراكم رأس المال الاجتماعي والتي تعتبر من ابرز مكونات النمو الاقتصادي. في ظل هذا الخطاب التنموي النيوليبرالي تصبح الدولة الأداة المناسبة للترويج للحكم الرشيد وسيادة القانون والتي تعتبر من أهم العناصر المطلوبة لنجاح دمج القطاع الخاص في عملية النمو ذلك لأن هذه المصطلحات تساهم في تعزيز المنافسة الاقتصادية وتقليل فرص الفساد.

وعند الحديث عن الديمقراطية، نجد أن الجهات المانحة في الضفة الغربية وقطاع غزة ركزت على ثلاث قضايا مرتبطة بذلك: الانتخابات، الحكم الرشيد، وتمكين المجتمع المدني. فقد بادر ممثلو البرلمان الأوروبي والمؤسسات غير الحكومية الأمريكية⁹ إلى المساعدة في الاشراف على تنظيم الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي أجريت في الضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1996 و2006، وكذلك الحال مع الانتخابات الرئاسية في العام 2005 وقبلها في العام 1996. وبخصوص الحكم الرشيد، فقد اهتمت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) والوكالة البريطانية للتنمية (DIFD) والبنك الدولي بالتأكد من ان إدارة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية تتمتع بالنزاهة والشفافية وانعدام الفساد أما في التسعينات، فقد كان تركيز الجهات المانحة على تعزيز البنية المؤسساتية للمؤسسات غير الحكومية لضمان توافقها مع شروط ومتطلبات المؤسسات المالية العالمية إلى جانب دعمها ماليا وضمان وصول هذه المؤسسات إلى التجمعات السكانية المهمشة لدمجها في مشاريع التنمية الاقتصادية. وبعد اندلاع الانتفاضة الثانية وما اعتبر فشل عرفات في إدانة العنف وتحقيق السلام مع الإسرائيليين وتخويل البرلمان السلطات الفعلية، فإن مشاريع الحكم الرشيد أخذت تركز أكثر على إصلاح السلطة الفلسطينية ذاتها. أما الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، فقد عرفت مشروعها لدعم الحكم في الضفة الغربية وقطاع غزة على اعتبار انه يقوم على تحسين قدرات مؤسسات السلطة الفلسطينية وتعزيز التواصل ما بين هذه المؤسسات ومؤسسات الحكم المحلي ومؤسسات المجتمع المدني. أما البنك الدولي، والذي يعتبر الموجه الفعلي للسلطة الفلسطينية في مجال التمويل والإدارة، فيعرف الحكم الرشيد على انه: تحسين إدارة الموازنة ومكافحة الفساد وتنمية الموارد البشرية والإصلاح القانوني¹⁰.

9 e.g. the Carter foundation among others.

10 World Bank, West Bank and Gaza Assistance Strategy, at www.worldbank.org/intwestbankgaza/resources/WBGStrategyFY08-FY10 and UNCTAD, Palestinian War Torn Economy: Aid, Development and State Formation, Geneva, 2006: 32.

وهذا من وجهة نظر المؤسسة المذكورة، يعتبر الضمان لتحقيق الشفافية، المساءلة، وتطور نظام الحكم الفلسطيني. وقد جذب التركيز على المجتمع المدني انتباه الجهات المانحة منذ بدء نشاطات هذه الجهات في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال ثمانينات القرن الماضي، وعاد إلى الواجهة مرة أخرى بعد العام 2001¹¹. أما المفهوم الذي ترافق مع هذا التركيز منذ التسعينات، فهو «التمكين» والذي يعرف على انه قدرة الأفراد على التعبير عن آرائهم والمشاركة في عملية صنع القرار فيما يخص المشاريع التنموية وكذلك القدرة على محاسبة مؤسسات الحكومة ومساءلتها عن سلوكها وقراراتها. إلا أن هذا المفهوم (التمكين) يركز على الفرد والأداء الفردي وليس على المجموعات أو على المجتمع ككل. وكما سأشير لاحقاً، فإن مصطلح التمكين وطريقة استخدامه في الخطاب التنموي النيوليبرالي لم يستخدم كي يمكن المواطن من مساءلة الدولة ومحاسبتها وإنما لتسهيل وضمان انسجام سياسة الحكومة مع أجندة المنهج النيوليبرالي الاقتصادي وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية. وما لم يتم أخذه بعين الاعتبار، هو كيف يمكن لهذه المقاربة الاقتصادية النيوليبرالية أن تؤدي إلى تعزيز عدم المساواة في المجتمع والتي يتم التعامل معها من زاوية التمكين الفردي أو كيف تلغي البعد السياسي من حياة المجتمع بذريعة تعزيز الشفافية والمساءلة. وحالياً، نجد أن بعض المفاهيم كالحق الوطني في تقرير المصير والمقاومة والحقوق الجماعية وإنهاء الاحتلال، ليست من ضمن ما يدور الحديث عنه في إطار نقاش مفهوم التمكين كون المؤسسات المالية العالمية تتعامل مع العلاقات الاجتماعية باعتبارها شكل من أشكال المنافسة ضمن السوق الحر¹² لا بكونها مشروع جماعي لمناهضة الظلم الاجتماعي.

وقد ترافق تركيز الممولين على الديمقراطية بمجموعة من الافتراضات حول النظام السياسي الفلسطيني والمجتمع المدني وطبيعة وأهداف عملية السلام. التي تهدف أولاً وأخيراً إلى الحفاظ على استمرارية السلام¹³ وليس على تحقيق الحماية الدولية للحقوق الفلسطينية كحق العودة وتقرير المصير. وهي بالتالي تهتمش مفهوم التمكين والديمقراطية بدلاً من أن تدعمه.

11 The EU document entitled 'The EU Role in Promoting Human Rights and Democratization in Third Countries' provided the framework for much of EU member state justification for encouraging the development of Palestinian civil society. See Michelle Pace "Democracy Promotion in the Context of an Occupied Nation? The Case of Palestine", in Michelle Pace (ed.) Europe, the USA and Political Islam: Strategies for Engagement, New York: Palgrave, 2011.

12 Quoted in Toufic Haddad, Neoliberalism and Palestinian Development: Assessment and Alternatives, Birzeit: Center for Development Studies, 2012, p. 8.

13 See among others, Rex Brynen, A Very Political Economy: Peacebuilding and Foreign Aid in the West Bank and Gaza. Washington D.C.: US Institute for Peace 2000 and Le More, International Assistance to the Palestinians after Oslo, Ch.1.

2. الديمقراطية وتقاليدھا في المجتمع الفلسطيني

1.2 النظام السياسي الفلسطيني

بالرغم من أن نشاط الممولين في المناطق الفلسطينية المحتلة بدأ منذ ما قبل أوسلو، إلا أن المشاريع الرامية للترويج للديمقراطية قد برزت بجلاء بعد العام 1994. وقد افترضت هذه المشاريع أن النظام السياسي الفلسطيني بدأ بالتشكل مع عملية السلام وقيام السلطة الفلسطينية حيث يعتبر قيام السلطة الفلسطينية من أهم الانجازات التي حققتها النضال الوطني الفلسطيني¹⁴. فقد أتاحت السلطة الفلسطينية المجال أمام عودة قيادة المنفى إلى فلسطين التاريخية والعمل على إقامة الدولة على جزء من هذه الأرض تماشياً مع ما كانت تدعو إليه منظمة التحرير الفلسطينية منذ نهاية الستينات¹⁵. أما انتخابات العام 1996، فقد شكلت الفرصة الأولى لفلسطيني الضفة وقطاع للتصويت في الانتخابات منذ الانتخابات البلدية التي شهدھا العام 1974. في العام 1996، تمكن الفلسطينيون للمرة الأولى من انتخاب رئيس السلطة الفلسطينية بشكل ديمقراطي ليحمل مسمى الرئيس الفلسطيني كذلك، إلى جانب انتخاب المجلس التشريعي الذي تولى عملية إصدار القوانين الناظمة لحياة الفلسطينيين في المناطق المحتلة.

إلا أن مراجعة متأنية للنظام السياسي الفلسطيني تؤكد أن وجوده سابق لعملية أوسلو وقد كان أكثر تمثيلاً وتعددياً من النظام السياسي الذي أنتجه عملية السلام وقيام السلطة الفلسطينية. ومن المهم الإشارة هنا إلى أن السلطة الفلسطينية لا يمكن أن تشكل البديل لمنظمة التحرير الفلسطينية والتمثيل السياسي العريض الذي تعبر عنه المنظمة، ذلك لأن المنظمة هي المخولة بالتفاوض مع إسرائيل وأن السلطة الفلسطينية تخضع للمنظمة. ففي الوقت الذي تمثل فيه السلطة الفلسطينية الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن منظمة التحرير تمثل كذلك الفلسطينيين في الشتات وفي المخيمات وكذلك الفلسطينيين في داخل إسرائيل. ومنذ العام 1974، نجحت المنظمة في تجسيد دورها عالمياً وإقليمياً وكذلك في أوساط المؤسسات الفلسطينية والفلسطينيين، بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وبالرغم من الجدل الكثير الذي أثير حول مدى ديمقراطية المنظمة، مع الأخذ بعين الاعتبار صعوبة إجراء الانتخابات المنتظمة في ظل سياق التهجير، وحقيقة أن أولوية المنظمة كانت التحرير الوطني لا تعزيز الديمقراطية، إلا أنها بقيت مؤسسة تتمتع بالتعددية، حيث ضمت تحت مظلتها العديد من المنظمات والفصائل السياسية¹⁶.

14 Before Oslo, donors' aid, generated mainly through Arab countries and the UNDP, was geared towards supporting economic projects and charitable organization that helped sustain Palestinian steadfastness in the West Bank and Gaza. During the Madrid multilateral peace negotiations between 1991 and 1993, the international community showed willingness to support various aspects of Palestinian rights (e.g. refugees, water, etc.) but the Palestinian leadership's decision to sign off to the Oslo accords, redirected donors aid towards supporting the new political reality set in place with these accords.

15 Yezid Sayigh, *Armed Struggle and the Search for State: The Palestinian National Movement*, Oxford: Oxford University Press, 1997.

16 Jamil Hilal, *The Palestinian Political Order after Oslo: a Critical Analytical Study*, Ramallah: Muwatin (in Arabic) 2006 .

وبالرغم من هيمنة عرفات على قيادة المنظمة على مدى ثلاثة عقود ونصف (1969-2004)، إلا أنه اعتمد على سياسات حظيت بالإجماع وأعطت الحيز لكافة المواقف والآراء السياسية. وكما أشار جميل هلال، فقبل أوصلو «لم يكن هناك أي قوة أو فصيل سياسي يحتكر وسائل وأهداف النضال الوطني الفلسطيني»¹⁷ لوجوده. ومن المهم التذكير هنا أن الانتماء لمنظمة التحرير الفلسطينية كان يقوم على أساس التوجهات السياسية للمؤسسات الفلسطينية. وقد شكلت المنظمة الوعاء الذي تضمن أصوات واهتمامات كافة الفلسطينيين، سواء المجموعات الشبابية في لبنان مثلاً، أو اتحادات العمال في مخيمات غزة واليرموك وأريحا، وكذلك الحال مع المجموعات النسوية الفلسطينية في الأردن ولبنان والخليج العربي على سبيل المثال. وفي ذات الوقت، تم تمثيل الأحزاب السياسية والفصائل الفلسطينية المختلفة ضمن إطار منظمة التحرير والذي ضم كذلك المجلس الوطني الفلسطيني والاتحادات العمالية وجمعية لجان المرأة الفلسطينية والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية وغيرها العديد من المؤسسات والتجمعات.

أما اتفاقيات أوصلو، فقد قادت إلى تغيير في بنية النظام السياسي الفلسطيني كونها أعطت الأولوية للمؤسسات السياسية الجديدة المنتخبة في الضفة الغربية وقطاع غزة على حساب بقية المكونات السياسية للشعب الفلسطيني الممثلة في منظمة التحرير الفلسطينية. وبالتالي، تم استثناء 60% من الشعب الفلسطيني من المقيمين في الشتات. مما خلق فجوة وانفصال بين ما بات يعرف «بالخارج والداخل». كما أدت عملية أوصلو إلى إضعاف المؤسسات الديمقراطية الفلسطينية التي أفرزتها منظمة التحرير الفلسطينية من خلال خلق مؤسسات جديدة وتحديد السلطة الفلسطينية والمجلس التشريعي والتي لا تتمتع بذات الصلاحيات أو المستوى التمثيلي الذي تتمتع به منظمة التحرير. وبالتالي، قادت هذه التطورات إلى إضعاف سيادة المجلس الوطني الفلسطيني والقدرة التمثيلية لهذه المؤسسة الدستورية لصالح الفلسطينيين داخل الضفة الغربية وقطاع غزة¹⁸. وفي المحصلة، يمكن القول أن اتفاقيات أوصلو قد أدت إلى فكفكة النظام السياسي الفلسطيني الذي نجحت منظمة التحرير في الحفاظ عليه حتى العام 1993.

إضافة إلى ذلك، فإن عملية سلام أوصلو، وتحديدًا بعد طرح خارطة الطريق في العام 2002، اختزلت الحقوق الوطنية الفلسطينية في إطار حماية منظومة الحقوق الفردية الديمقراطية للفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويبدو هذا واضحًا من خلال فشل عملية أوصلو في حماية حق الفلسطينيين في العودة والمعترف به عالميًا وكذلك حقوق الفلسطينيين المقيمين داخل إسرائيل في المساواة القانونية، وهما القضيتان اللتان لم يتم التطرق لهما لا من قريب ولا من بعيد ضمن اتفاقيات أوصلو.

كما لم تنجح عملية السلام في وضع حد للاحتلال وهو المطلب الرئيسي لتحقيق الاستقلال الفلسطيني. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل إن الاتفاقات المذكورة ضحت بالغالبية العظمى من الشعب الفلسطيني مقابل الوعد بإقامة نظام ديمقراطي في حدود الضفة الغربية وقطاع غزة فقط.

17 Jamil Hilal, "Problematizing Democracy in Palestine", Comparative Studies in South Asia, Africa and the Middle East, Vol. 23. No. 1&2, 2003, pp. 163-172, pp.164.

18 Karma Nabulsi, The State Building Project: What Went Wrong", pp.120.

وقد تم ذلك من خلال قبول القيادة الفلسطينية ومجموعة من أصحاب المصالح من الفلسطينيين المنتفعين من الوضع الناشئ في الانخراط في عملية أوسلو وتسويقها.

إلا أن اتفاق أوسلو لم يسهل عملية تطور الأحزاب السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهو أبرز ملامح الدولة الديمقراطية، خشية أن تعارض مثل هذه الأحزاب العملية السلمية. ومع أنها لم تلغ التعددية السياسية التي ميزت منظمة التحرير، إلا أن اتفاق أوسلو أدى إلى شق الفلسطينيين إلى مجموعتين، الأولى تلك التي دعمت الاتفاق أو قررت الانضمام للنظام السياسي الذي افترزه (فتح وبعض الأحزاب الصغيرة كالاتحاد الديمقراطي الفلسطيني- فدا) والثانية مكونة من أولئك الذين رفضوا الاتفاق كالجبهة الشعبية وحماس والجهاد الإسلامي وغيرها من الفصائل. وقد أدى هذا الاستقطاب الحاد إلى قطع الطريق أمام بروز معارضة فاعلة تشكل قوة حقيقية رافضة لعملية السلام وللحكومة الفلسطينية¹⁹. فقد هيمن عرفات، وحركة فتح التي تزعمها، على النظام السياسي الفلسطيني ولم يسمح بأي معارضة لسياسته كما كان الحال قبل الاتفاقيات. كما نجح عرفات وفتح في إغراء بعض الفصائل الصغيرة (فدا وبعض المستقلون) للانضمام للسلطة بينما تعززت هيمنة فتح على الأذرع التنفيذية للحكومة الفلسطينية. وقد استغل عرفات وعباس التمويل المقدم للسلطة²⁰. فيما بعد، من أجل تعزيز سيطرة النظام الناشئ على المجتمع الفلسطيني وفي نفس الوقت تقوية الحزب ذاته (فتح) على حساب الأحزاب الأخرى. وما كان رفض الأحزاب الفلسطينية الأخرى المشاركة في انتخابات العام 1996 امتدادا لرفضها لاتفاق أوسلو إلا ليسهل هيمنة حزب واحد على النظام السياسي مما حد من ديمقراطية هذا النظام. وحين قررت حماس خوض الانتخابات التشريعية في العام 2006 في تحد لهيمنة فتح على السلطة الفلسطينية، رفضت من قبل كل من فتح والمجتمع الدولي بالرغم من إصرار هذا الأخير على ضرورة إجراء الانتخابات وانتقال السلطة بشكل ديمقراطي. وقد اعتبر الغرب بروز حماس كقوة معارضة في الضفة الغربية وقطاع غزة أمرا مرفوضا وتهديدا للمبادئ الديمقراطية الغربية حيث سعت جميع الأطراف للقضاء على هذه المعارضة.

لقد مر النظام السياسي الفلسطيني منذ توقيع اتفاقية أوسلو وحتى اللحظة، بأربعة تطورات أقيمت بظلالها على المستقبل الديمقراطي لهذا النظام. أولا، هيمنة فلسطينيو الضفة والقطاع على فلسطينيي الشتات، للمرة الأولى منذ العام 1948، وبالتالي أدى ذلك إلى استثناء مجموعات هامة من المكونات الأساسية للشعب الفلسطيني، وتحديدًا اللاجئين وفلسطينيي الشتات والفلسطينيين المقيمين داخل إسرائيل. وبالرغم من أن الممثلين لهذه القطاعات عينوا مؤخرا للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، إلا أنهم تعرضوا للاستثناء ضمن عملية سلام أوسلو. فإثناء نظام سياسي كنتاج لاتفاق أوسلو كان يتطلب، كما حصل بالفعل، استثناء فلسطينيي الخارج وبالتالي التنكر للحق الوطني الفلسطيني بالعودة والتحرير والمساواة.

19 Jamil Hilal, "Problematising Democracy in Palestine", Comparative Studies in South Asia, Africa and the Middle East, Vol. 23. No. 1&2, 2003, pp. 163-172.

20 Rex Brynen, "Donor Aid to Palestine: Attitudes, Incentives, Patronage and Peace", in Keating et al (eds), Aid, Diplomacy and Facts on the Ground.

ثانياً، أدى اتفاق أوسلو إلى قيام شبه دولة تهيمن عليها فتح وباقتصاد يعتمد على المساعدات الخارجية. وقد أدى قيام السلطة الفلسطينية إلى إنشاء قطاع عام كبير اقتضته الضرورة من أجل امتصاص قوة العمل الفلسطينية والحد من البطالة التي نتجت عن سياسة الإغلاق التي فرضتها إسرائيل، مما حول السلطة إلى بنية تشغيل تعتمد على المحسوبية والمحابة لضمان استمرارها واستمرار شعبيها المعتمد عليها كمصدر رزق. وهنا نشير إلى أن نظام المحسوبية الذي يهيمن على أداء السلطة بشكل ضربة قاسية للتوجهات الديمقراطية التي تعهدت انتخابات العام 1996 بحمايتها.

ثالثاً، شهد النظام السياسي الفلسطيني تراجعاً للأحزاب العلمانية اليسارية وتساعد قوة الأحزاب الإسلامية. وقد تصاعدت شعبية هذه الأحزاب كونها كانت خارج الحكومة وتمكنت من أن تمثل صوت الجماهير بشكل أفضل من غيرها، كما أنها مرت عبر سلسلة من التغييرات الاجتماعية والسياسية في ظل الاحتلال الإسرائيلي إلى جانب نجاحها في الحفاظ على مبادئ المقاومة الوطنية والصمود²¹. كما نجحت هذه الأحزاب أيضاً في تلبية الاحتياجات الاجتماعية للسكان عبر شبكة من الخدمات التي قدمت دون الاعتماد على المساعدات الخارجية لتغطيتها. وفي أحيان كثيرة، شكلت الأحزاب المقصودة نقطة استقطاب للأصوات المحتجة والمعتزلة، التي فقدت الثقة في فتح.

رابعاً: تحول النظام السياسي الفلسطيني إلى نظام قائم على حزبين أساسيين، إذ باتت فتح هي الحزب المهيمن في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما تشكل حماس المعارضة الحقيقية الوحيدة. وقد قاد هذا الوضع إلى النتيجة المأساوية على القضية الفلسطينية والمتمثلة في قيام حكومتين فلسطينيتين بعد حزيران 2007، حيث تمركزت حكومة فتح في الضفة الغربية وحكومة حماس في قطاع غزة.

21 Hilal, 2006.

3. الممولون وتمويل مشاريع تعزيز الديمقراطية: أولويات الفلسطينيين مقابل أولويات الجهات المانحة

كما اشرنا في البداية، فإن التمويل الذي قدمه المانحون للمشاريع الرامية للترويج للديمقراطية في الضفة الغربية وقطاع غزة، استهدف مجالات ثلاثة:

1. الدعم والإشراف على الانتخابات الرئاسية والتشريعية والبلدية.
2. تعزيز المجتمع المدني وحقوق الإنسان.
3. تعزيز الحكم الرشيد وبناء قدرات الدولة.

أما كمية التمويل المخصصة لكل مجال من هذه المجالات فقد تفاوتت على مدار الخمسة عشر عاما الماضية حيث ارتبطت بفهم الممولين للدور الذي يمكن للمساعدات أن تلعبه في وضع حد للصراع الفلسطيني الإسرائيلي تارةً، وتارةً بفهم الفلسطينيين وتحديدهم لأولوياتهم الوطنية. في هذا السياق، ركزت القيادة الفلسطينية على هدف بناء سلطة الدولة العليا وما يترافق مع ذلك من بناء مؤسساتها والقوة التابعة لها (المؤسسات الأمنية). وقد اعتبرت الدولة الفلسطينية رمزا للتححر الوطني الفلسطيني باعتبار أن ذلك ما تم التصويت عليه من قبل المجلس الوطني الفلسطيني في العام 1988. إلا أن القيادة الفلسطينية، وطبقة رجال الأعمال، لم تعط دائما اهتماما كافيا لأولوية إنهاء الاحتلال قبل بناء الدولة أو لأولوية إعادة ترتيب منظمة التحرير الفلسطينية، بدل التركيز على السلطة الفلسطينية، باعتبار أن الأولى هي الممثل الشرعي السياسي الذي يوحد كافة الفلسطينيين.

3.1 الانتخابات

اعتبر دعم الانتخابات في فلسطين والمؤسسات السياسية المنتخبة حديثا في الضفة الغربية وقطاع غزة، كالمجلس التشريعي الفلسطيني، جزءاً أساسياً من عملية بناء الدولة الفلسطينية. في هذا الإطار، قامت الجهات المانحة بالإشراف على الانتخابات الفلسطينية في العام 1996 وقدمت التمويل اللازم لبناء المجلس التشريعي الفلسطيني ومكتبته وكذلك تدريب الطاقم العامل فيه²²، حيث اعتبرت هذه الانتخابات قد وفرت الغطاء الشرعي للسلطة الفلسطينية الجديدة المنتخبة. إلا أنها لم تلق بالاحقية أن النظام الانتخابي يحابي الأحزاب السياسية الكبرى، كفتح ويسحق الأقليات والأحزاب الصغيرة. فالنظام الانتخابي حد من إمكانية تشكيل حكومة ائتلافية حيث كثيراً ما ينتقد مثل هذا النظام من قبل المحللين السياسيين كونه لا يتيح المجال أمام تطوير نظام سياسي فعال وإن كان أكثر تمثيلاً. كما لم يتم الانتباه إلى المخاوف التي أعربت عنها كل من الجبهة الشعبية وحركة حماس حول المحدودية التي تتمتع بها مثل هذه الانتخابات في ظل الاحتلال وكونها تستثني الغالبية الفلسطينية في الشتات.

وحالياً، لا يصير الممولون على إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية في موعدها كما ينص على ذلك القانون الأساسي الفلسطيني. أما السبب، فهو عدم رغبة الحكومة الفلسطينية ذاتها في إجراء مثل هذه الانتخابات.

22 Guilain Deneoux and Robert Springborg, Promoting Democracy and State Building in Palestine: Donors Assistance to the Palestinian Legislative Council, Saffron LMEW Papers on the Contemporary Middle East, 2005.

ورغم قيام الجهات المانحة بالإشراف على الانتخابات الرئاسية والمحلية في العام 2005، والانتخابات التشريعية في العام 2006، وبالرغم من إقرارهم بشفافيتها، إلا أنهم رفضوا النتائج التي أفرزتها العملية الانتخابية. علاوة على ذلك قاطعت الجهات المانحة السلطة الفلسطينية المنتخبة ولم تمارس أي ضغط على إسرائيل لمنعها من اعتقال أعضاء حماس المنتخبين والذي تسبب في تعطيل عمل المجلس التشريعي وفيما بعد تدمير العملية الديمقراطية بدل العمل على حمايتها. وفي النهاية، باتت الجهات المانحة تعاقب الفلسطينيين الذين اختلفوا معها في النظرة إلى العملية السلمية، بدل من أن تسهل لهم حرية التعبير عن أنفسهم بشكل ديمقراطي ورفع أصواتهم المعارضة لسياسة الحكومة الفلسطينية وتعاطيها مع إسرائيل. من هنا، يبدو جليا أن انتخابات العام 2006 ورد المجتمع الدولي عليها، تشير إلى أن المساعدات الإنسانية للفلسطينيين لا زالت محكومة بأجندة سياسية، بمعنى أن هذه المساعدات تهدف إلى ضمان استمرار عملية سلام أوسلو وقبول التعريف الإسرائيلي لمفهوم أمنها بدلا من أن تلعب دورا في إنهاء الاحتلال والترويج للمشاركة الديمقراطية.

2.3 على مستوى الأرقام

بالنظر إلى الجدولين 1 و 2، يتضح لنا أن التمويل لمشاريع الترويج للديمقراطية هي جزء من ميزانية التنمية المخصصة للضفة الغربية وقطاع غزة، حيث يشكل التمويل المخصص لها ما قيمته 10% من مجمل التمويل الذي قدمته الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) للضفة الغربية وقطاع في الفترة ما بين 1994-2010. وقد تراوحت قيمة هذا التمويل بين 25-40 مليون دولار أمريكي سنويا من قبل الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، وحوالي 1.2 مليون دولار من قبل (الوكالة البريطانية للتنمية DFID) في الفترة ما بين 2005-2011. إلا أن هذه المبالغ تبقى متواضعة قياسا بالمبالغ المخصصة للتنمية الاقتصادية والتي شكلت ما قيمته 50% من مجمل قيمة المساعدات لذات الفترة. أما بين العامين 2006-2008، فإن قيمتها وصلت ضعف قيمة المساعدات المخصصة للمعونات الإنسانية من ضمن ما قدمته الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) (جدول رقم 2). وقد سجلت المساعدات الإنسانية أعلى مستوياتها في الفترة 2007-2009 بعد فرض الجهات المانحة المقاطعة على حكومة حماس المنتخبة والحرب الإسرائيلية على قطاع غزة (جدول 1 و 2).

إلا أن تعريف الممولين لمفهوم الترويج للديمقراطية يبقى مبهما ومضللا. ففي بعض الحالات، يتم دمج هذه المشاريع مع مشاريع «دعم الدولة» كما يرى الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي (جدول 1 و 3). أما الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، فتتيل إلى الفصل بين القضيتين بحيث توجه مساعدات الترويج للديمقراطية صوب المجتمع المدني بينما مساعدات بناء الدولة فتوجه للمشاريع الحكومية مما يخلق من «المجتمع المدني» قوة معارضة «للحكومة». ولا تزال الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، تتعامل مع مشاريع دعم حقوق الإنسان ومشاريع دعم الحكم باعتبارها تدرج ضمن ذات الفئة بالرغم من أن هناك فرق شاسع بينهما. مشاريع الديمقراطية في العادة تستهدف مؤسسات المجتمع المدني بمكوناته المختلفة (شباب، نساء، أطفال، فنون، إعلام... الخ) إلى جانب توجيهها صوب الانتخابات وبرامج تعليم الديمقراطية المنفذة من قبل المؤسسات العامة والخاصة.

فالخلط بين انتهاكات حقوق الإنسان وتعليم المواطنين الديمقراطية من أجل محاسبة حكومتهم يعكس منهجا ميكانيكيا وفرديا ولا يعكس فهما تاريخيا وسياسيا لمفهوم الديمقراطية. كما أن هذا النهج يجسد دور الحكومة ويروج للفردانية في المشاركة السياسية. فالفرد وليس المجموعة (الحزب، اتحاد العمال، اللجان الشعبية... الخ) هو وكيل الديمقراطية وحاميها دون الأخذ بعين الاعتبار أن الفرد الفلسطيني يبقى محكوما بالحدود التي يفرضها اتفاق أوسلو، ويبقى كذلك عرضة لقمع الاحتلال الإسرائيلي، ولا يستطيع عمليا أن يمارس حريته أو تحقيق الديمقراطية.

حجم التمويل المخصص «لبناء الدولة» والذي يأتي على شكل دعم لموازنة السلطة الفلسطينية والدعم المخصص لتعزيز سيطرة القانون والنظام (تطوير الأجهزة الأمنية) يشكل ما نسبته 30%-50% من قيمة التمويل الذي يقدمه كل من الاتحاد الأوروبي والوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) مع الإشارة إلى أن هاتين الجهتين هما أكبر الجهات المانحة للضفة الغربية وقطاع غزة. أما المثير في الأمر، فهو أن حجم التمويل المخصص لبناء الدولة يشكل ضعفين إلى ثلاثة أضعاف التمويل المخصص لتعزيز الديمقراطية (جدول 1 و2).

4. الحكم الرشيد: إ فراغ السياسة من محتواها

لقد لقيت مسألة الحكم الرشيد اهتماما ملحوظا من قبل الممولين في سياق مشاريع بناء الدولة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهي المشاريع التي التزمت بتنفيذها السلطة الفلسطينية وكذلك المجتمع الدولي. ومن المفيد الإشارة هنا إلى أن مثل هذه المشاريع تتوافق تماما مع الرؤية التنموية المطروحة ضمن «ما بعد إجماع واشنطن». وحتى العام 2002، صُـب التمويل في هذا المجال باتجاه المؤسسات غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة باعتبار أن هذه المؤسسات تشكل نظيرا للحكومة والقاعدة لخلق مجتمع مدني حيوي وفاعل. في هذا الإطار، هدف التمويل إلى تحسين أداء المؤسسات غير الحكومية الفلسطينية في مجال تطبيق التقنيات الإدارية الحديثة وتعزيز مهنية هذه المؤسسات إلى جانب تعزيز دور الهيئات المرجعية لها في مجال المساءلة وضمان الشفافية بافتراض أن تعزيز «الحكم الرشيد» داخل مؤسسات المجتمع المدني ذاتها، سيرفع من قدرتها على تمثيل مصالح فئات مجتمعية مختلفة سواء تلك المهمشة أو التي لا تلق تمثيلا كافيا ضمن النظام السياسي المهيمن (النساء، الشباب، الفقراء في المناطق النائية واللاجئون في المخيمات). في العام 1999 أعرب المجتمع الدولي عن قلقه من انتشار الوساطة والمحسوبية وغياب الشفافية المالية التي امتاز بها أداء مؤسسات السلطة الفلسطينية. وفي نفس العام شكل الاتحاد الأوروبي فريقا دوليا لتوثيق شكاوى الفلسطينيين بخصوص ممارسات مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية في مجالات الفساد والمحسوبية وانتهاكات حقوق الانسان²³.

بالتالي، بات مفهوم الحكم جزء من مقارنة مبنية على أهمية دور الدولة في دعم المجتمع وبناء الدولة الديمقراطية في الدول النامية بشكل عام وفي الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل خاص. ومع طرح الولايات المتحدة لخارطة الطريق، لتحقيق السلام في الشرق الأوسط، في العام 2002، باتت إستراتيجية تحقيق الحكم الرشيد تحتل مكانة بارزة على مستوى مفاهيمي وعلى مستوى التمويل كذلك. ومن هنا، برزت الدعوات إلى إقامة دولة فلسطينية بحدود مؤقتة في الضفة الغربية وقطاع غزة مقابل توفير الأمن والاستقرار لإسرائيل. كما طالبت خارطة الطريق بإصلاح مؤسسات السلطة الفلسطينية من الناحيتين البنوية والمالية. وكذلك بناء قوة شرطة فلسطينية مدربة من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل إلى جانب تعزيز التنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل تحت إشراف الولايات المتحدة الأمريكية. كما هدفت الخطة إلى خلق توازن بين مراكز القوة داخل النظام السياسي الفلسطيني، من خلال تقليل قوة الجهاز التنفيذي وتعزيز دور البرلمان ودور رئيس الوزراء. ومع أن توجه المجتمع الدولي نحو تبني مشروع بناء الدولة الفلسطينية شكل نجاحا للحركة الوطنية الفلسطينية، إلا أن المساعدات التي تدفقت لتحقيق ذلك كانت خاضعة تماما للأولويات الأمريكية والإسرائيلية. وبالتالي أجهضت إمكانية نجاح هذا المشروع خاصة وأنها لم تسع أولا لإنهاء الاحتلال وإجبار إسرائيل على الانصياع للقانون الدولي من أجل الوصول إلى إقامة الدولة الفلسطينية. وبدل من ذلك، فإن المشاريع المذكورة ركزت على مسؤولية الفلسطينيين لإقامة نظام ديمقراطي في ظل وجود الاستعمار²⁴ وممارسة القمع بحق أبناء شعبهم، ومن بديهي القول أن تحقيق ذلك ضرب من ضروب المستحيل.

23 Le More, International Assistance to the Palestinians after Oslo, pp. 157.

24 See among others Leila Farsakh, "The Political Economy of Israeli Occupation: What is Colonial about it", Electronic Journal of Middle Eastern Studies, No.8 Spring 2008, and Adam Hanieh, Development as Struggle: Confronting the Reality of Power in Palestine, paper presented at 'Development in the Occupied Palestinian Territory: Critical Reflections on Current Practices and Opening the Space for Debating Alternative Approaches' Workshop, Center for Development Studies, Birzeit University, Ramallah, Palestine, 23 June 2011.

أما خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية (2008-2010) المطروحة من قبل حكومة فياض في العام 2007، فتمثل أفضل تمثيل لفهم السلطة الفلسطينية والمانحين للحكم الرشيد بالرغم من تواصل الانتهاكات الإسرائيلية ومواصلة تجزئتها للأراضي والسكان الفلسطينيين. وحسب الخطة، فإن أهداف الحكومة الفلسطينية تتمثل في:

1. الحكم الرشيد، والذي تم تعريفه على أنه فصل السلطات وإخضاع الحكومة للمساءلة والمحاسبة.
2. الأمن والأمان ويشمل تحسين قدرات الأجهزة الأمنية والإشراف الديمقراطي عليها وكذلك تعزيز دور القانون والجهاز القضائي.
3. زيادة الازدهار الوطني من خلال إنشاء نظام قانوني لضمان نمو القطاعين العام والخاص.
4. تحسين مستوى المعيشة عبر تطبيق سياسة اجتماعية تضمن للمواطنين الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية²⁵.

بالتالي، فإن الخطة المذكورة تعزز مؤسسات الاقتصاد النيوليبرالي في الضفة الغربية، وهو التوجه الذي يتبنى معايير اقتصادية صارمة لتحفيز الاستثمار ويعطي الأمن أهمية كبرى. وتهدف كذلك إلى إعفاء السوق والقطاع الخاص من الالتزامات العامة وفي ذات الوقت، تطوير نظام قانوني تعتبره ضروريا لخلق بيئة مستقرة للاستثمار، وتثبيت للمجتمع الدولي أن السلطة الفلسطينية هي المتحكم الفعلي بالأمور الاقتصادية والسياسية والوحيدة التي تتمتع بالقوة وتحتكر حق ممارستها، وبالتالي فإنها تستحق التحول إلى دولة.

في هذا السياق، فإن خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية المذكورة، تعتبر أن الشرعية تأتي من تقديم منظومة جيدة من الخدمات للمواطنين وليس من خلال صناديق الاقتراع والمساءلة السياسية. ويتردد مثل هذا الخطاب ضمن سياسة وممارسات بعض الجهات منها الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، الوكالة البريطانية للتنمية (DFID)، ومشاريع البنك الدولي. من جانبها تهدف المساعدات التي تقدمها الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، لتعزيز قدرات وزارات السلطة الفلسطينية ومؤسساتها في مجال تقديم الخدمات للمواطنين سعياً منها لمساعدة السلطة على الإعداد للتحول إلى دولة (الجدول رقم 7، مشروع PACE). وتمول دورات تهدف لتحسين إدارة الأموال والموارد المتاحة أمام هذه المؤسسات وتعزيز مبدأ المساءلة في أوساطها وكذلك اعتماد الشفافية في أداؤها وفي الوقت ذاته، تعزيز التواصل والتنسيق ما بين مؤسسات السلطة الفلسطينية من جهة، ومؤسسات المجتمع المدني من الأخرى²⁶. وعليه، فإن مشاريع تحقيق الحكم الرشيد، لم تستهدف فقط وزارات السلطة في مدينة رام الله، بل امتدت لتطال مؤسسات الحكم المحلي والبلديات والمحافظات باعتبار أن ذلك هو السبيل الأمثل لربط الحكومة بالجمهور (جدول رقم 7، مشروع LDR). كما أن هناك عدة مشاريع استهدفت الجهاز القضائي، والذي التزمت خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية بإصلاحه واستهدفته مشاريع الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لتقويته²⁷.

25 The Palestinian Authority, The Palestinian Reform and Development Plan 2008-2010, Ramallah, pp. 35-36.

26 (USAID), West Bank and Gaza, Democracy and Governance Projects at www.usaid.gov/wbg/dgo.html consulted March 10, 2012.

27 (USAID), West Bank and Gaza, Democracy and Governance Projects at www.usaid.gov/wbg/dgo.html consulted March 10, 2012.

تبلغ ميزانية المشروع 62 مليون دولار أمريكي ويتم تنفيذه عبر 55 مؤسسة حكومية (وزارات، بلديات...)، بالإضافة إلى 65 مؤسسة مجتمع مدني، في الضفة الغربية وقطاع غزة بهدف «تحسين نوعية حياة الفلسطينيين وزيادة ثقتهم في عملية السلام» (جدول رقم 7، مشروع الشراكة المدنية). ومن المثير هنا أن من ضمن المؤشرات التي تعتمد عليها الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، للتدليل على نجاح المشروع المذكور، «زيادة المساعدات الإنسانية المتاحة للفلسطينيين في قطاع غزة»، «حرية شراء الاحتياجات الغذائية والدوائية»، «توفير منح التمكين الاجتماعي والاقتصادي في الخليل وفي جنين»²⁸، مما يدل على أن مشاريع الحكم الرشيد لا تنطرق عملياً لقضية المشاركة الديمقراطية والمساءلة، وبدلاً من ذلك، فإنها تسعى لإنتاج الشرعية تحت مسمى الشفافية، معتمدة في ذلك العمل على الحد من الفقر وليس العمل على المشاريع التنموية.

وبالرغم من أهمية مشاريع الحكم الرشيد في توفير التدريب والتثقيف والتقنيات الإدارية، إلا أنها تبقى إشكالية. فقد أخفقت هذه المشاريع في الترويج للديمقراطية التي تبنتها منذ البداية، حيث جاء الإخفاق على مستويات أربعة:

بداية، قبلت هذه المشاريع بالاحتلال والحصار المفروض على غزة كحقائق ولم تسع لمقاومتها. ورغم الاستثمار في الجهاز القضائي وفي مجال تعزيز سيادة القانون، إلا أنها تقف صامته أمام الممارسات الإسرائيلية وانتهاكات الاحتلال لحق الفلسطينيين في حرية الحركة وإعاقتها لعمل المؤسسة التشريعية الفلسطينية بعد انتخابات العام 2006. ولا يبدو أن مشروع الشراكة المجتمعية المذكور، قد روح فعلاً للديمقراطية كونه قد تحول إلى وسيلة لتقديم المساعدات الإنسانية للأطفال الفلسطينيين بعد عملية الرصاص المصبوب الإسرائيلية. بالتالي، فإن مشاريع الحكم الرشيد تحولت عملياً إلى مشاريع تساهم في الحفاظ على عملية السلام المترنحة، بدل أن تكون مشاريع لإنهاء الاحتلال.

ثانياً، فشلت مشاريع الحكم الرشيد في تعزيز شفافية السلطة الفلسطينية. فبالرغم من الاستثمارات الكبيرة في الجهاز القضائي وتحسين الشفافية المالية في عمل وزارات السلطة، إلا أن النظام السياسي الفلسطيني لم يصل لمرحلة الفصل بين السلطات، بل أدت إلى تعزيز سيطرة الجهاز التنفيذي (رئيسي الوزراء والسلطة) على مقاليد الأمور، تاركة المؤسسة التشريعية مشلولة بفعل تجميد المجلس التشريعي وتجاهل قرارات المحاكم القضائية. ويشير العديد من الخبراء إلى أن ما يجري ليس بناءً للمؤسسات بقدر ما هو عملية للمحافظة على المؤسسات والإجراءات النافذة لخدمة مصالح الجهات التنفيذية²⁹.

ثالثاً، المشاريع المشار إليها محكومة بفهم نيوليبرالي للتنمية والديمقراطية، وهي بالتالي تسعى لتفريغ المجتمع من مضمونه السياسي بدلاً من العمل على تمكينه. فمن خلال العمل على تعزيز الشفافية ومبدأ المساءلة في مؤسسات السلطة الفلسطينية، تحاول مشاريع الحكم الرشيد التي تنفذها السلطة، أن تعطي المجال للمجتمع المدني لينشط، ولكن ليس بالضرورة أن يشكل نداً وشريكاً سياسياً قادراً على انتقاد الواقع السياسي القائم،

28 (USAID) Democracy and Governance Program, Civic Engagement Program Project Profile at <http://www.الوكالة.الأميركية.للتنمية.الدولية.gov/wbg/misc/DGO-CEP%20fact%20sheet.pdf>

29 Nathan Brown, "Are Palestinians Building a State?" Commentary for Carnegie Endowment for International Peace, July 1, 2010: 5-6. <http://carnegieendowment.org/2010/07/01/are-palestinians-building-state/1du>

سواء ما يفرضه الاحتلال أو تفرضه السلطة نفسها. فهذه المشاريع تساهم في إعطاء المجال للجمهور في التعبير عن رأيه وسخطه حيال ممارسات البيروقراطية والفساد، ولكن ليس العمل على تحدي السلطة وانتقادها خاصة في ظل اعتماد الجمهور على السلطة اقتصاديا بشكل كامل، سواء من خلال المساعدات أو من خلال الانخراط بالعمل في القطاع العام. كما أن الاحتلال فرض قيوده على الحيز السياسي المتاح أمام السلطة الفلسطينية إذ انشغل الفلسطينيون في البحث عن قوت عيشهم بدلاً من أن يكونوا في وضع اقتصادي مستقر يسمح لهم بمشاركة سياسية فعالة. فمعاهدة أسلو حرمت الاقتصاد الفلسطيني من إنشاء بنك مركزي، أو تحديد التعرفة الجمركية، أو السيطرة على مصادر المياه والموارد الطبيعية، وهي العناصر المركزية اللازمة لأي سياسة اقتصادية مستقلة وبناءة. فقد منح الاحتلال السلطة الفلسطينية خيارات مالية محدودة وخاصة في مجال النفقات العامة والتي تدعو مبادئ النيوليبرالية أصلاً إلى تقييدها. وهذا بدوره أدى بالسلطة لرفع قيمة الضرائب المحلية للحد من العجز في الموازنة العامة، مما أضعف القدرة الشرائية للمواطنين، وأثر سلباً على انخراطهم في السياسة. فقد بات المواطنون غارقون أكثر في البحث عن فرص العمل أو فهم الأسباب التي تضطرهم لدفع الضرائب، ولا يجدون رداً لشكواهم عندما يرفعون أصواتهم، إلا باجابتهم أن هذا خطأ الاحتلال لا خطأ السلطة. كما وصف الخالدي وسمور خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية والإيفاء بوعود الحكم الرشيد: «استخدام المفردات المحايدة يعبر عن الرغبة في الهروب من السياسة، والطبيعة السياسية للمسألة الفلسطينية. برنامج الدولة يقوي فكرة قبول المواطنين للاحتلال لكن دون حرمانهم من فوائد عدة منها: تعليم ليبرالي، مؤسسات تتعامل مع المستثمرين بإيجابية، وخدمات ترفيهية للطبقة الوسطى منها توفر الفنادق الفخمة»³⁰.

وأخيراً، وليس آخراً، فإن مشاريع الحكم الرشيد تقود إلى كبح جماح مشروع التحرر الوطني الفلسطيني. فمن خلال التركيز على السلطة الفلسطينية وليس على منظمة التحرير ورفض نتائج العملية الديمقراطية الفلسطينية ورفض التعامل مع حماس وغيرها من الأحزاب السياسية، فإن مشاريع الحكم الرشيد تعتبر أن الفلسطينيين هم فقط أولئك المقيمون في الضفة الغربية ولا يشمل التعريف (دائماً) الفلسطينيين المقيمين في غزة أو اللاجئين في سوريا ولبنان والأردن، وعليه، فإن المشاريع المذكورة تزيد من حالة التشنيت والتجزئة المفروضة على الفلسطينيين بدل احترام رغبتهم في الوحدة. ومن خلال التركيز على بناء الدولة بالرغم من استمرار الاحتلال وعدم إخضاع إسرائيل للمحاسبة، تم اختزال المشروع الوطني الفلسطيني بمفهوم «بناء الدولة». ومع أن إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، يلقي إجماعاً وطنياً فلسطينياً، إلا أن المحاولات الرامية لإقامتها بالرغم من بقاء الاحتلال، لا تؤدي فقط إلى «تهميش» الفكرة وإفراغها من قيمتها، بل أيضاً تؤدي إلى تعميق الانقسام والتجزئة بين الفلسطينيين. بالتالي، تبدو فكرة تحديث وتطوير مؤسسات السلطة الفلسطينية، عملية مستحيلة إن لم تكن بلا جدوى إذا لم يأخذ المرء بعين الاعتبار المنافع المكتسبة من وراء مثل هذه العملية. فعلى مدار العشرين سنة الماضية، برزت في المجتمع الفلسطيني طبقة جديدة من المنتفعين مكونة من المؤسسات غير الحكومية المهنية، والتي ارتبطت بمشاريع السلطة النيوليبرالية لتحرير الاقتصاد. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار المقارنة بين هذه الفئة من أصحاب الامتيازات، والغالبية العظمى من الشعب والتي تعاني الفقر والبطالة والإقصاء، سواء داخل أو خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإن الخلاصة التي نخرج بها أن هذه المشاريع، ليست فقط «لا ديمقراطية» بل أيضاً لها انعكاسات اقتصادية واجتماعية غاية في الإشكال.

30 Raja Khalidi and Sobhi Samour, "Neoliberalism as Liberation: The Statehood Program and The Remaking of the Palestinian National Movement", Journal of Palestine Studies, 158, no.2, 2011.

5. استهداف المجتمع المدني

اعتمدت مشاريع الترويج للديمقراطية التي تبناها الممولون في فلسطين بالعمل على المستوى الشعبي أيضا، حيث تم التركيز على مجموعات محددة من المجتمع المدني. أما الهدف المعلن لهذه المشاريع فكان تمكين المجموعات المهمشة أو الصامته بمعنى تعزيز قدراتها على التعبير عن احتياجاتها والدفاع عن حقوقها والانخراط الكامل في عملية بناء الدولة الفلسطينية الديمقراطية. وكما يتضح من الجدول رقم 5، فإن جزءاً كبيراً من مساعدات الممولين تذهب باتجاه مجموعات حقوق الإنسان (32 مشروعاً). وهذه المجموعات تضم المؤسسات غير الحكومية التي تعنى برفع التقارير حول انتهاكات حقوق الإنسان وتعزيز دور القانون وكذلك حماية حقوق المواطنين. وقد حظي الشباب والأطفال بأهمية متزايدة في هذا المجال إلى جانب التركيز على النساء حيث يتم العمل على قضية حقوق الإنسان والتربية الديمقراطية في أوساط هاتين الفئتين (الجدولين 5، 6). وكان الإعلام أيضاً من ضمن القطاعات المستهدفة بشكل كبير عبر مشاريع الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) والاتحاد الأوروبي حيث اعتبر الإعلام الوسيلة المناسبة لخلق «الحوار ما بين السلطة الفلسطينية والرأي العام الفلسطيني» (انظر/ ي جدول رقم 7، مشروع EPIM).

إلا أن المساعدات للمجتمع المدني كانت أيضاً انتقائية، فعلى سبيل المثال، حظيت مؤسسات المرأة بالأولوية في التمويل، إلا أن الجزء الأكبر من هذا التمويل ذهب إلى عدد محدود من المؤسسات خاصة تلك التي تصنف بأنها ذات مهنية متقدمة وقادرة على تلبية متطلبات الممولين والعمل ضمن معاييرهم³¹. في هذا السياق، فإن المساعدات لعبت دوراً في ضرب إسفين بين مؤسسات المجتمع المدني، بين تلك التي أقتنت مخاطبة المجتمع الغربي وبالتالي باتت قادرة على تجنيد التمويل منه، وتلك التي بقيت غارقة في العمل مع القاعدة الشعبية وتعاني من شح التمويل إما لأن قدراتها في الانجليزية غير كافية أو أنها ليست علمانية بشكل مقنع بالنسبة للممولين. وقد استفادت المؤسسات التي تتمتع بالمهنية من هذه الحالة وباتت مرتبطة بالمساعدات الدولية بشكل وثيق حيث تلقت الطواقم العاملة فيها رواتب مرتفعة وتمكنت من توسيع نطاق عملها وكذلك أحدثت تغييراً حتى في نمط الاستهلاك الفلسطيني. من هنا، نجد أن المساعدات لعبت دوراً في زيادة الفوارق الطبقيّة في المجتمع الفلسطيني بدل العمل على الحد منها في اللحظة التي لعب الاحتلال دوراً في تعزيز الفروقات الطبقيّة في المجتمع الفلسطيني وجاءت مشاريع النيوليبرالية التي نفذتها السلطة الفلسطينية لتزيد من هذه الفروقات. وقد انخرطت بعض المؤسسات غير الحكومية الفلسطينية في هذه العملية جنباً إلى جنب مع المؤسسات المانحة حيث أصبح كلا الطرفين (مؤسسات المانحين والمؤسسات المحلية المقصودة) مقيدة في حدود ما فرضته عملية سلام أو سلو والتي حدثت من أفاق أي عمل جدي قادر على إنهاء الاحتلال.

وبالرغم من الأهمية الواضحة لاستهداف المجموعات المهمشة وتوفير الحيز لها للمشاركة في النقاش وتلقي التدريب، إلا أن مشاريع الترويج للديمقراطية تبقى إشكالية في مجالات أربع. أولاً، دفع الفلسطينيين إلى الانتفاع من السلطة الفلسطينية مقابل منحها الشرعية بدلاً من تحديها.

31 Rima Hammami, "NGOs: The Professionalization of Politics", Race and Class, vol. 37, no.2 pp. 51-63 and Challand, Palestinian Civil Society.

بالتالي تهدف مشاريع الشراكة المدنية (Participatory) لاقامة حوار مع السلطة والممولين الغربيين وكذلك الإقرار بمعايير الممولين للمؤسسات المؤهلة للانخراط في هذه المشاريع. وهذا يبدو واضحا من خلال تعريف الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) للمعايير المطلوبة للمؤسسات التي ستخترط في مشاريع الشراكة المدنية والذي وفر ما يقرب من 161 منحة لما مجموعه 75 مؤسسة مدنية فلسطينية:

«لإعادة انخراط المجتمع الفلسطيني في عملية صنع القرار داخل السلطة الفلسطينية، مراقبة ومتابعة أداء مؤسسات الحكومة والسلطة، وكذلك الانخراط في السياق العام للمجتمع لضمان خلق حوار ديمقراطي جدي وحقيقي بين الحكومة والمواطنين حول مستقبل الدولة. وسيقوم المشروع بتوفير المساعدة التقنية لمؤسسات المجتمع المدني عبر مختلف مراحل العمل لإتاحة المجال لها لتبني واستخدام الممارسات الديمقراطية وحشد الرأي العام الداعم وإدارة البيئة الخارجية بشكل أكثر فعالية»³².

في هذا الإطار، فإن مشروع الشراكة المجتمعية يسعى لخلق علاقة ما بين الفرد والسلطة وليس علاقة ما بين المؤسسات المجتمعية وهذه السلطة. وبالرغم من أن هذه المشاريع تعهدت «بتعليم الفلسطينيين تقنيات مراقبة أداء مؤسسات الحكومة» وكذلك «خلق حوار ديمقراطي بين الحكومة والمواطنين»، إلا أن المعطيات الواردة في جدول رقم 7 وكذلك النص المقتبس أعلاه، تثبت أن الحوار المنشود، يقوم على مستوى فردي لا جماعي. فلا دور للأحزاب السياسية أو النقابات العمالية أو مؤسسات المجتمع المدني في خلق حوار جماعي مع السلطة. فهذه المشاريع ببساطة تسعى لخلق «مجموعة من الأفراد المدربين» للعمل على محاسبة السلطة على ممارساتها كل على طريقته الخاصة. بعبارة أخرى، فإن الحوار مع السلطة يجري خارج أطر العمل السياسي (البرلمان وصناديق الاقتراع وما إلى ذلك). وهذا بحد ذاته يخلق إشكالية كون المجتمع الفلسطيني مجتمعا سياسيا نشطا، عبر في أكثر من مجال عن نقده لاتفاقيات أوسلو وكذلك للسلطة الفلسطينية وطالب بالتعددية السياسية.

ثانياً: مشاريع الترويج للديمقراطية تستثني عددا من عناصر المجتمع المدني من عملها. فبالرغم من أهمية استهداف الشباب والنساء باعتبارها من المجموعات التي تتعرض للإقصاء، إلا أن إعطاءها أولوية يجب أن لا يتم على حساب مجموعات أخرى كالعمال والاتحادات العمالية والجمعيات الخيرية باعتبار أن هذه الجهات منخرطة مباشرة في عملية بناء المجتمع. بالإضافة إلى ذلك، فإن الممولين، وحتى في أوساط الفئات التي تعطى الأولوية كالنساء والشباب، يستثنون بعض المجموعات من تلك المقربة من حماس أو المؤسسات المصنفة منظمات إرهابية. وهذا بحد ذاته يقود إلى العديد من المشاكل من وجهة نظر تمكينية وتنموية كون العديد من هذه المؤسسات الإسلامية ليس بارتباط سياسي أو مالي مع حماس³³. فمن خلال استثناء القطاع الإسلامي كاملا والذي نشط على مدار سنين في مجال بناء المجتمع والوصول إلى كافة مكونات المجتمع المدني، فإن الجهات المانحة تستثني نصف، إن لم يكن أكثر، المجتمع من التمثيل أو تلقي التمويل. كما أن استثناء أو اختيار أي مؤسسة، عملية تتم من خلال الممولين وحدهم وهذه العملية بحد ذاتها ليست ديمقراطية أبدا، هذا من جهة،

32 (USAID) Democracy and Governance Program, Civic Participation Program Project Profile at <http://www.الوكالة.الاميركية للتنمية الدولية.gov/wbg/misc/DGO-CP%20fact%20sheet.pdf>.

33 Sara Roy, Hamas and Civil Society: Engaging the Islamist Social Sector, Princeton: Princeton University Press, 2011.

ومن الجهة الأخرى، فإنها منحازة سياسياً لجهات محددة. وهذا يدل على أن مساعدات المانحين تبقى محكومة بانفهم الغربي لعملية السلام ومن هم الشركاء المؤهلون للمشاركة.

ثالثاً، المشاريع المذكورة التي استهدفت المجتمع المدني هدفت إلى إطفاء الشرعية على عملية سلام أو سلو بدلا من العمل على تحدي هذه العملية وانتقادها. فما يقرب من نصف مشاريع المجتمع المدني التي مولت من قبل الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، وجهت صوب الترويج لثقافة السلام مع الإسرائيليين وبالتالي تدفع باتجاه سياسة التطبيع (انظر/ ي الجدول رقم 6). أما الوسائل التي اعتمدت لتحقيق ذلك، فشملت محطة إذاعية، برنامج تعليم الإعلام المرئي، التدريب على التعايش السلمي، فرق كرة سلة فلسطينية إسرائيلية مشتركة أو فرق التوعية البيئية المشتركة. وفي الوقت الذي تهدف فيه بعض هذه المشاريع للترويج لحل النزاع والحد من العنف في غزة عبر ممارسة الرياضة واللعاب، خاصة في أوساط الأطفال والشباب، فإنها تتجاهل الجذور الحقيقية لهذا العنف والصراع والمتمثلة في مواصلة القمع والاضطهاد الإسرائيلي انظر الجدول رقم 6 مشروع CMM وبالنسبة لغالبية الفلسطينيين، فإن هذه المشاريع تشكل عقبة في وجه تحقيق السلام، لا وسيلة له كونها تعني إسرائيل من مسؤوليتها كدولة تمارس الاحتلال. كما يرفض مجتمع المانحين الإصغاء أو قبول موقف الفلسطينيين ورؤيتهم لعملية سلام أو سلو وتوجهات المجتمع لتعزيز مقاومة الاحتلال. فعلى سبيل المثال، فإن مشاريع الترويج للسلام، تتناقض مع توجهات مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني حيث أن هناك ما يزيد عن 170 مؤسسة في الضفة الغربية وقطاع غزة منضوية ضمن إطار حملة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها، وهي الحملة التي انطلقت في العام 2005. وقد حظيت هذه الحملة بالمؤازرة سواء داخل أو خارج الأراضي المحتلة، إلا أن الجهات المانحة استمرت في تجاهلها لمبادئها خاصة أنها تختلف مع أهداف عملية سلام أو سلو وترفض سياسة التطبيع³⁴.

رابعاً: يتدخل المانحون في تقرير محتوى وتنفيذ أنشطة مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني بدلا من القبول باستقلالية هذه المؤسسات وأنظمتها الداخلية التي تحدد الأنشطة التي تناسبها. العديد من المشاريع تنفذ تحت شعار الرغبة في «تعليم الديمقراطية» أو «التطور المؤسسي للمجتمع المدني» (انظر/ ي الجدول رقم 6)، بغية تحسين بنية العمل الداخلية في بعض المؤسسات غير الحكومية. والهدف يكمن في الرغبة في تعزيز شفافية عملية صنع القرار ودمج كافة أفراد المؤسسة في هذه العملية. بالتالي، فإن الجهات المانحة تقرر لمؤسسات المجتمع المدني مفهوم الديمقراطية بدل الاستماع إلى تعريف هذه المؤسسات ذاتها لطبيعة العلاقات بين مكوناتها وأفرادها. وهذا يشكل تجاهلا لطبيعة التنوع التي تميز المجتمع الفلسطيني وتجاهلا للعددية المؤسساتية التاريخية المعروفة في أوساط الفلسطينيين. ومرة أخرى، فإن استثناء قطاع المؤسسات الإسلامية كرد على موقف حماس الرافض للاعتراف بإسرائيل، يشكل مشكلة إضافية كونه فشل في الإقرار بوجود بنى ديمقراطية داخل التيار الإسلامي، سواء على مستوى حماس ذاتها، أو العديد من الجمعيات الخيرية الإسلامية والتي لا علاقة لحماس بإدارتها لا من قريب ولا من بعيد³⁵.

34 European donors apply at times only boycott of Israeli products from the settlements

35 Roy, Hamas and Civil Society, ch.4 and 5

ومع انه، ومما لا شك فيه، أن العديد من المؤسسات غير الحكومية الفلسطينية لا تمارس الديمقراطية، إلا أن محاسبتها هي مسؤولية المجتمع وليست مسؤولية الجهات المانحة. وكما أشار راف كارمن، مشاريع الديمقراطية والتنمية التشاركية التي يطرحها الممولون، تؤدي إلى فصل السكان الأصليين عن نمط المشاركة السياسية الذي اعتادوا عليه وتدفعهم للانخراط في مشاريع صممت من قبل جهات خارج إطار وكالاتهم. وبالتالي، فإن هذه المشاريع تقود في النهاية إلى خلق آليات سيطرة اجتماعية جديدة بدلا من العمل على تحرير المواطنين وتمكينهم³⁶.

36 Raff Carmen, *Autonomous Development: Humanizing the Landscape: An Excursion into Radical Thinking and Practice*, London: Zed Books, 1996, pp.44.

6. الخلاصة والتوصيات

مشاريع الترويج للديمقراطية في الضفة الغربية وقطاع غزة لم تحقق التمكين الذي تبنته هدفها لها. وفي الوقت الذي وفرت فيه هذه المشاريع الحيز الكافي للفلسطينيين للمشاركة في الحوار إضافة إلى توفيرها فرصة لتعلم المهارات التقنية وتعزيز المساءلة المالية، وفي الوقت الذي وفرت هذه المشاريع مصادر الغذاء والدواء للأطفال، سواء المحاصرين في غزة أو الذين عزلهم جدار الفصل في الضفة الغربية، إلا أنها لم تتجح دائما في تمكين الفلسطينيين سياسياً. أما السبب، فيمكن في حقيقة أن هذه المشاريع سعت لتعزيز شرعية السلطة الفلسطينية بدل من إتاحة المجال أمام الجمهور الفلسطيني لتحدي هيمنة السلطة أو انتقاد تعريفها لمشروع التحرر الوطني الفلسطيني. كما أن هذه المشاريع لم تعط الاهتمام الكافي للمؤسسات المركزية اللازمة لأي نظام ديمقراطي وتحديدا البرلمان، انتظام الانتخابات، والأحزاب السياسية وغير ذلك. كما أنها بقيت محكومة لسلسلة من الافتراضات التي تضعها النيوليبرالية حيث الفرد، وليس المؤسسة، هو محور عملية التنمية والمشاركة السياسية باعتبار أن مصالح الفرد يكفلها الازدهار الاقتصادي الناجم عن السوق الحر. بالتالي، فإن الخطر يكمن في إمكانية أن تعزز هذه التوجهات وجود الاحتلال بدلا من تهيئة الظروف للتحرر الوطني وتكثيف السلطة بدلا من تمكين القنوات الناقدة لها.

كما ولا بد للجهات المانحة من التحديد فيما إذا كانت معنية بالترويج للديمقراطية أو بالحفاظ على رؤيتها الخاصة لمفهوم السلام. وإذا ما كانت الديمقراطية والتمكين هما اللتين تحتلان الاهتمام الأول بدلا من السلام مع إسرائيل والحفاظ على وجود السلطة، بالتالي فلا بد من تغيير المنهجية التي تعتمدها مشاريع الترويج للديمقراطية المذكورة. فالمجتمع الفلسطيني مجتمع حي والعمل السياسي والمعارضة تشكلان جزءاً أصيلاً من تاريخ هذا الشعب. ومن الأمثلة الصريحة على انخراط المؤسسات الفلسطينية في قضايا المجتمع الفلسطيني واحتياجاته، حملة المجتمع المدني لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها، حملات شبكة المنظمات الأهلية، وكذلك حملة أوقفوا الجدار وغيرها من حملات المؤسسات ذات القاعدة الشعبية. وهذه الأنشطة تحتاج للحيز الكافي لرفع مطالبها عالياً، كما أنها تحتاج للدعم المناسب. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن المؤسسات الدولية تنفذ مشاريعها من خلال الوزارات ومؤسسات الحكم المحلي ومؤسسات المجتمع المدني المحلية، فبالتالي يصبح من الضروري اخذ احتياجات الجمهور، كما يعبر عنها بنفسه، بعين الاعتبار، أي أن يتم احترام هذه الاحتياجات كما يعبر عنها أصحابها، لا كما تحدها أولويات السلطة الفلسطينية والمانحون (أو تحرفها عن مسارها الحقيقي).

في ذات الوقت، فإن المنظمات غير الحكومية الفلسطينية والمؤسسات المجتمعية بحاجة لأن تكون أكثر حزماً في مواقفها ومطالبها. كما أن هذه المؤسسات تحتاج لتوحيد جهودها المحلية من أجل تحديد أولوياتها في التمويل وان تعبر عن رفضها للمشاريع التي لا تتفق مع هذه الأولويات. بالتالي، تبرز الحاجة الملحة هنا لإطلاق حوار موسع مع المجتمع الفلسطيني لتحديد الأولويات الوطنية الفلسطينية بعد فشل عملية سلام أوسلو في خلق الدولة الفلسطينية على أرض الواقع. فمؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية وكذلك الأحزاب السياسية، تحتاج للعمل على توحيد القيادة الفلسطينية وحماية الحقوق الوطنية الفلسطينية.

كما تحتاج هذه الجهات إلى العمل على إعادة إحياء منظمة التحرير الفلسطينية وتوحيد خطابها لمجتمع المانحين الدوليين لضمان احترام أولويات المقاومة الوطنية الفلسطينية ووسائلها لإنهاء الاحتلال وحماية الحقوق الوطنية الفلسطينية المعترف بها عالمياً.

أما بالنسبة لمشاريع تسويق الديمقراطية، ومن أجل ضمان نجاحها المستقبلي في تناول الهم الفلسطيني في التحرر الوطني وتمكين الفلسطينيين من تحقيق أهدافهم الوطنية، فعليها:

1. استهداف كافة الفلسطينيين وعدم اقتصار العمل على المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة. فليس المطلوب من الممولين احترام الخيار الديمقراطي للفلسطينيين مهما كان فقط، بل أخذ اللاجئين الفلسطينيين أينما تواجدوا بعين الاعتبار كون هذه الفئة تشكل جزءاً من الشعب الفلسطيني. كما لا بد للممولين من التعامل مع منظمة التحرير كونها تمثل الفلسطينيين أينما تواجدوا.
2. تمكين المؤسسات السياسية كون وجودها شرط إلزامي للديمقراطية. بالتالي، فإن مشاريع تسويق الديمقراطية يجب أن تركز على إعادة تفعيل المجلس التشريعي الفلسطيني، إحياء منظمة التحرير الفلسطينية، تشجيع النقابات والاتحادات العمالية لحماية الحقوق القانونية للعمال، وإعطاء المساحة الكافية للأحزاب السياسية لتمارس حقها في التنظيم وتعبئة الجماهير للقضايا الوطنية.
3. يجب أن يتوقف الممولون عن التمييز بين المؤسسات، بمعنى استغلال القوة التي بين أيديهم لتمويل أو إقصاء المؤسسات على هواهم. وعلى الممولين قبول التنوع والوضع المركب للمؤسسات الاجتماعية الإسلامية بدل إقصاء هذه المؤسسات وكذلك دمج كافة المؤسسات في إطار الرؤية البديلة للعمل التنموي سواء كانت بيسارية أو غيرها.

تمكين المقاومة الفلسطينية المناهضة للاحتلال بدل العمل على تفكيك المجتمع الفلسطيني ومكوناته تحت مسمى تحقيق الحكم الرشيد. أما مشروع الدولة الفلسطينية وكما تطرحه السلطة بدعم من المجتمع الدولي لا يمكن أن يحقق التحرر الوطني الفلسطيني ضمن استمرار الاحتلال، كما أن هذه المشاريع لا يمكنها أن تضع حداً للانقسام والتجزئة التي يعيشها الفلسطينيون. أما المقاومة المدنية الفلسطينية الرامية إلى إخضاع إسرائيل للمحاسبة حسب القانون الدولي، فيمكن أن تحقق نجاحاً مميزاً في هذا السياق. فالمجتمع المدني الفلسطيني يتمتع بتجربة كبيرة في مجال المشاركة المدنية في مقاومة الاحتلال، سواء داخل أو خارج المناطق المحتلة. ومن الأمثلة الواضحة في هذا المجال، الحملة التي أطلقتها، في العام 2005، ما يزيد عن 170 من المؤسسات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها وكذلك المظاهرات الأسبوعية المناهضة للجدار والتي تتم بمشاركة عدد كبير من المؤسسات غير الحكومية. وتشكل الأمثلة السابقة أحدث أشكال المقاومة السلمية المعتمدة في فلسطين مؤخراً حيث أن منهجية هذه المقاومة تتفق مع القانون الدولي وفي الوقت عينه، فإنها تعبر عن احتياجات ورغبات الجماهير الفلسطينية. وهذه الأنشطة، تحتاج بالضرورة إلى الدعم لتجنب بقائها ضمن حدود المبادرات الفردية.

وطالما بقي الاحتلال واستمرت الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي دون محاسبة، فمن الأرجح أن يبقى المجتمع الفلسطيني معتمدا على المساعدات الخارجية. ولا يمكن للمساعدات أن تقود إلى تمكين المستهدفين من خلال جعلهم يعتمدون في معيشتهم على المساعدات أو من خلال تكررها لحقهم السياسي وحقهم في المقاومة. كما لا بد من احترام سيادة المجتمع المدني واستقلاله وليس دفعه للاعتماد على مساعدات الممولين المحكومة بالأجندة السياسية. وكما قال راف كارمن: «نحن نرحب بالمساعدات التي تجعلنا نستمر دون مساعدات. فالاعتماد على المساعدات لا يسمح لنا بتنظيم صفوفنا كونها تدفعنا إلى حالة من الاستعباد وتفقدنا الشعور بالمسؤولية»³⁷.

37 Raff Carmen, *Autonomous Development*, page 88.

جدول 1: حجم تمويل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، الوكالة البريطانية للتنمية والاتحاد الأوروبي في الضفة الغربية وقطاع غزة، 1994-2011 (بالملايين والنسب المئوية)

| الاتحاد الأوروبي 2003-2000 | الوكالة البريطانية للتنمية 2011-2005 | الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية 2010-1994 | |
|-------------------------------------|-----------------------------------------|------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------|
| - | £900,000 (0.56%) | \$374,994,996 (10.82%) | الديمقراطية (حقوق الانسان والحوكمة) |
| €316.850.000 (34%) | £143,058,776 (89%) | \$1,956,408,398 (56.45%) | القطاعات الاقتصادية (التنمية الاقتصادية، الصحة، التعليم، الخدمات الاجتماعية) |
| €286,640,000 (30.78%) | £5,895,518 (3.66%) | \$890,000,000 (25.68%) | الدولة (الموازنة العامة/السلام والأمن) |
| €327,700,000 (35.19%) ³⁸ | £10,826,189 (6.73%) | \$185,586,207 (5.35%) | المساعدات الانسانية والطائرة |
| €931,190,000 | £160,680,483 | US\$3,465,341,567 | المجموع |

ملاحظات:

مجموع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بين عامي 2006 و 2010 كان 2.144.4 مليون دولار
http://foreignassistance.gov/OU.aspx?OUID=389&FY=2006&AgencyID=0&budTab=tab_Bud_Planned

المصادر:

- USAID, West Bank and Gaza Program Budget, Historical budget by sector (1994-2010) <http://www.usaid.gov/wbg/aboutUs.html>
- UKAID, data collected and calculated from DFID.gov.uk found on <http://projects.dfid.gov.uk/Default.aspx?countrySelect=WB-occupied%20Palestinian%20Territories>
- Commission of the European communities, Commission staff working paper, European neighborhood policy, Country Report, Palestinian Authority of the West Bank and Gaza strip, 2004/Community Assistance 2000-2003, p. 4 http://ec.europa.eu/world/enp/pdf/country/pa_enp_country_report_2004_en.pdf

38 تشمل وكالة غوث و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين - الأنروا

جدول 2: مشاريع الوكالة الامريكية للتنمية الدولية في الضفة الغربية وقطاع غزة، 2006-2010 (بالدولار الامريكي بالملايين والنسب المئوية)

| المجموع | 2010 | 2009 | 2008 | 2007 | 2006 | مساعدات تنمية |
|---------------------|--------------------|--------------------|------------------|-------------------|------------------|---------------------------------------------------------------------------------------|
| 143.3 (% 6.68) | 31.9 % 6.42 | 36.9 (% 3.59) | 41.9 %10.37 | 7.8 (%12.30) | 2.4 (%16.16) | الديمقراطية (حقوق الانسان والحوكمة) |
| 1344.6 (% 62.70) | 318.5 (% 64.18) | 652.5 (% 63.50) | 319.2 %13 | 28.4 (%44.79) | 26 (%16.94) | القطاعات الاقتصادية (التنمية الاقتصادية، الصحة، التعليم والخدمات الاجتماعية) |
| 456.4 (% 21.28) | 100.7 (% 20.29) | 233.5 (% 22.72) | 26.4 (% 3.53) | غير متوفر | 95.8 (%62.45) | الدولة (موازنة الحكومة/ السلام والأمن) |
| 200.1 (% 9.33) | 45.1 (% 9.08) | 104.5 (% 10.17) | 16.5 (% 4.08) | 27.2 (% 42.90) | 6.8 (%4.43) | المساعدات الانسانية والطائرة |
| 2144.4 | 496.2 | 1027.4 | 404 | 36.4 | 153.4 | المجموع |

المصادر:

- USAID, West Bank and Gaza,
- Fiscal year 2006: http://foreignassistance.gov/OU.aspx?OUID=389&FY=2006&AgencyID=0&budTab=tab_Bud_Planned
- Fiscal year 2007:
- http://foreignassistance.gov/OU.aspx?OUID=389&FY=2007&AgencyID=0&budTab=tab_Bud_Planned&tabID=tab_sct_Peace_Planned#ObjAnchor
- Fiscal year 2008:
- http://foreignassistance.gov/OU.aspx?OUID=389&FY=2008&AgencyID=0&budTab=tab_Bud_Planned&tabID=tab_sct_Peace_Planned#ObjAnchor
- Fiscal year 2009:
- http://foreignassistance.gov/OU.aspx?OUID=389&FY=2009&AgencyID=0&budTab=tab_Bud_Planned&tabID=tab_sct_Peace_Planned#ObjAnchor
- Fiscal year 2010:
- http://foreignassistance.gov/OU.aspx?OUID=389&FY=2010&AgencyID=0&budTab=tab_Bud_Planned&tabID=tab_sct_Peace_Planned#ObjAnchor

جدول 3: مشاريع البنك الدولي المنجزة والجارية في الضفة الغربية وقطاع غزة، 2008 - 2010
(مليون دولار امريكي)

| المجموع بملايين الدولارات والنسب المئوية | مشاريع البنك الدولي (أذار 2008 حتى 2010) |
|-----------------------------------------------|------------------------------------------|
| 22.5 (10.16%) | الحوكمة |
| 52.6 (23.75%) | التمية الاقتصادية |
| 146.3 (66%) | المساعدات الانسانية والطائرة |
| 221.4 | المجموع |
| المجموع موزع بملايين الدولارات والنسب المئوية | المشاريع المكتملة في شهر آذار 2008 |
| 18 (1.76%) | الحوكمة |
| 860.9 (84.32%) | التمية الاقتصادية |
| 142 (13.90%) | المساعدات الانسانية والطائرة |
| 1020.9 | المجموع |

المصادر:

- World Bank, West Bank and Gaza Assistance Strategy. Worldbank.org. International Bank for reconstruction and development and international development association, interim strategy for West Bank and Gaza for the period FY08-FY10 and request for replenishment of the trust fund for Gaza and West Bank, March 15, 2008. Annex 1: Summary of WG&G Portfolio as of March 2008, p.28.
<http://siteresources.worldbank.org/INTWESTBANKGAZA/Resources/WBGStrategyFY08-FY10.pdf>

جدول 4: حجم المساعدات النقدية في الضفة الغربية وقطاع غزة (سنوات مختلفة)

| 2010 | 2009 | 2008 | 2003 | 2002 | 97-1996 | الدول المانحة |
|-------|--------|------|------|------|---------|---------------------------|
| | | | 124 | 316 | | جامعة الدول العربية |
| 100 | 100 | 100 | | | | الكويت |
| 33 | 33 | 33 | | | | قطر |
| 258 | 258 | 258 | | | 22 | المملكة العربية السعودية |
| 100 | 100 | 100 | | | | الإمارات العربية المتحدة |
| 44 | 44 | 44 | | | | دول أوبك |
| | | | | | 78 | الاتحاد الأوروبي |
| 228 | 394 | 635 | 187 | 217 | | المفوضية الأوروبية |
| 96 | 96 | 96 | 27 | 21 | 23 | ألمانيا |
| 3 | 3 | 3 | | 18 | | الدنمارك |
| 101 | 101 | 110 | 32 | 16 | 21 | السويد |
| 38 | 38 | 194 | 40 | 32 | | إيطاليا |
| 86 | 93 | 151 | | | 20 | إسبانيا |
| 165 | 165 | 165 | 43 | | | المملكة المتحدة |
| 495.9 | 1027.5 | 545 | 224 | 194 | 66 | الوكالة الأمريكية للتنمية |
| 165 | 165 | 166 | 53 | 44 | 43 | النرويج |
| 50 | 50 | 50 | | | | تركيا |
| 50 | 50 | 109 | 50 | 37 | 31 | البنك الدولي |

ملاحظات:

المبالغ لكل من 2008، 2009، 2010 تعود إلى الأموال التي تم التعهد بها في مؤتمر باريس لعام 2007، في حين أن المبالغ بالنسبة للولايات المتحدة على مدى السنوات ذاتها هي الأرقام الفعلية المصروفة من قبل الولايات المتحدة.

- LeMore, Ann 2008. International Assistance to the Palestinians after Oslo, London: Routledge, Appendices p. 180
- World Bank, The Secretariat of the Ad Hoc liaison committee, Aid Effectiveness in the West Bank and Gaza, Draft Report, December 18, 1999. Figure 2.34:page. xxvi.
- http://www-wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/2008/03/26/000334955_20080326113811/Rendered/PDF/430640WP01NO0P10Effectiveness0front.pdf
- World Bank, West Bank and Gaza Assistance strategy. International Bank for reconstruction and development and international development association, interim strategy for West Bank and Gaza for the period FY08-FY10 and request for replenishment of the trust fund for Gaza and West Bank, March 25, 2008. Annex 6: Donor pledges at Paris Conference, December 17, 2007, p. 41-42
- <http://siteresources.worldbank.org/INTWESTBANKGAZA/Resources/WBGStrategyFY08-FY10.pdf>
- USAID to West Bank and Gaza: Fiscal year 2008:
- http://foreignassistance.gov/OU.aspx?OUID=389&FY=2008&AgencyID=0&budTab=tab_Bud_Planned&tabID=tab_sct_Peace_Planned#ObjAnchor
- Fiscal year 2009:
- http://foreignassistance.gov/OU.aspx?OUID=389&FY=2009&AgencyID=0&budTab=tab_Bud_Planned&tabID=tab_sct_Peace_Planned#ObjAnchor
- Fiscal year 2010:
- http://foreignassistance.gov/OU.aspx?OUID=389&FY=2010&AgencyID=0&budTab=tab_Bud_Planned&tabID=tab_sct_Peace_Planned#ObjAnchor

جدول 5: أعداد المشاريع التي مولها المانحون حسب المواضيع المدرجة، 2011

| القطاع المستهدف | الاتحاد الاوروي | وكالة المساعدات السويدية | وكالة المساعدات الكندية | الوكالة الامريكية للتنمية |
|--------------------------------------|-----------------|--------------------------|-------------------------|---------------------------|
| مؤسسات حقوق الانسان | 32 | 1 | | |
| منظمات العمل النسوي | 5 | | | |
| المشاركة الديمقراطية والمجتمع المدني | 4 | | | |
| تنظيم المجتمع المدني | | 1 | | |
| بناء القدرات | | | | 1 |
| الديمقراطية العامة | | 14 | | |
| الحوكمة والديمقراطية | | | 15 | 7 |
| بناء السلام ومنع النزاع | 8 | | | |
| التعايش السلمي | | | | 11 |
| تعزيز ثقافة اللاعنف | | | | 1 |

المصدر: تجميع مركز دراسات التنمية، جامعة بيرزيت.

جدول 6: المشاريع التي يمولها المانحون حسب الفئة المستهدفة: 2011-2012

| الوكالات المستهدفة | الاتحاد الاوروبي | الوكالة السويدية للتنمية | الوكالة الكندية للتنمية | الوكالة الامريكية للتنمية |
|--------------------------|------------------|--------------------------|-------------------------|---------------------------|
| النساء | 7 | 2 | 1 | |
| الأهل | 1 | | | |
| الاعلام | 6 | | | 2 |
| الفنون | 2 | | | |
| الشباب | 5 | 2 | | 2 |
| حقوق الطفل | 5 | | | |
| العائلة / الصحة | | 1 | | |
| مكافحة الادمان | | 1 | | |
| حقوق العمال | | 1 | | |
| العمال | | 1 | | |
| الاتحادات النقابية | 1 | 1 | | |
| اللاجئين | | 1 | | |
| بناء المجتمع | 3 | 1 | 2 | |
| المجتمع المدني | | 3 | | 2 |
| الفقر | | | 1 | |
| البيئة | | | | 2 |
| الثقافة | | 1 | | |
| القدس | | 1 | | |
| الانتخابات | 1 | | | |
| المحاكم / الجهاز القضائي | 2 | | 1 | |
| العدالة / الحقوق المدنية | 6 | | 1 | 1 |
| حقوق الانسان | 2 | | 2 | |
| الحوكمة الرشيدة | 1 | 1 | 2 | 2 |
| الحوار الوطني | 1 | | | |
| التسامح / اللاعنف | 1 | | | |
| المصالحة بين الفلسطينيين | | | | 1 |
| السلام مع اسرائيل | 5 | | | 8 |
| السلام / التنمية | | | 3 | |
| التنمية المحلية | | | 1 | |

المصدر: تجميع مركز دراسات التنمية.

جدول 7: برامج الوكالة الأمريكية للتنمية المتعلقة بالحكومة الديمقراطية، 2008.

| القيمة بالدولار | المدة الزمنية | الهدف من المشروع | البرنامج |
|------------------------------------------------------------|---------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------|
| \$5,999,995 | 2009-2013 | يهدف الى تطوير القدرات المؤسسية والمهنية لوسائل الاعلام المستقلة وتعزيز الحوار بين السلطة الفلسطينية والجمهور | برنامج تطوير استقلالية الاعلام الفلسطيني |
| \$62,500,000 | 2008-2011 | يركز البرنامج على المنح للمؤسسات الحكومية المحلية التي تقدم بدائل ديمقراطية تتعد عن التطرف، ويوفر أدوات للاستجابة للحالات الانسانية العاجلة الناتجة عن العمليات العسكرية | برنامج العمل المجتمعي |
| \$24,734,013 (2004-2009) \$12,389,797 (2009-2013) | 2004-2013 | تسعى الى دعم التعايش السلمي بين الفلسطينيين والاسرائيليين وتحسين التفاهم والحوار بين الجانبين ومشاريع السلام | مشاريع السلام والتعايش مع الاسرائيليين |
| 934,743 \$, 17 | 2010-2013 | تسعى لتوفير الفرص الاستراتيجية لمنظمات المجتمع المدني لتبني واستخدام ممارسات الادارة الديمقراطية الداخلية لضمان شفافية عملية صنع القرار وتحسين مهارات التواصل التي من شأنها ان تزيد من الحوكمة الرشيدة وتحسين نوعية الاداء ومصداقية الاعلام الخارجي | مشاريع المشاركة المجتمعية |
| \$36,999,952 | 2005-2011 | تعزيز قدرات وزارة الحكم المحلي وتعزيز قدرات مؤسسات الحكم المحلي الشريكة، توسيع المشاركة المدنية والمشاركة في البلديات الشريكة | مشاريع الاصلاح الديمقراطي |
| \$21,000,000 | 2008-2011 | يقدم الدعم الفني والاستشاري لمؤسسات السلطة الفلسطينية التي تستهدف تحسين قدرات ومهارات الادارة وتحسين تقديم الخدمات للمواطنين. كما تهدف لتعزيز أداء مؤسسات القطاع العام ومهارات الخدمة المدنية. ويتناول البرنامج الأولويات والأهداف المحددة في استراتيجية قطاع العدل للسلطة الفلسطينية وخطة السلطة الفلسطينية للحكومة الثالثة عشرة. | مشاريع بناء قدرات السلطة الفلسطينية |
| 14,994,749\$ | 2010-2014 | يهدف هذا المشروع إلى تعزيز ثقة الجماهير بالنظام القضائي وحكم القانون في الضفة وغزة. يستهدف البرنامج الأولويات المطروحة في خطة السلطة الفلسطينية للقطاع القضائي وخطة الحكومة الثالثة عشرة. | مشاريع بناء القدرات القضائية |

المصدر:

USAID, West Bank and Gaza, Democracy and Governance Projects, at
<http://www.usaid.gov/wbg/dgo.html>